

عُمْدَةُ النَّفْسِيرِ

عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ

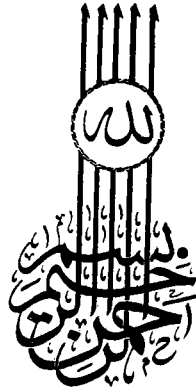
مُخْتَصَرُ نَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَقِّقِ

الْشَّيْخِ أَحْمَدُ شَيْخِ كُرَّ

الجزء الأول

دار الوفاء



بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير سورة المائدة

وهي مدنية

روى الإمام أحمد عن أسماء بنت يزيد قالت: إني لأخذه بزمام العَضْبَاءِ ناقة رسول الله ﷺ، إذ نزلت عليه المائدة كلها، وكادت من ثقلها تَدُقُّ عَضْدُ الناقة (١). وروى أحمد أيضاً عن عبد الله بن عمرو قال: أنزلت على رسول الله ﷺ سورة المائدة وهو راكب على راحلته، فلم تستطع أن تحمله، فنزل عنها. تفرد به أحمد (٢). وقد روى الترمذى عن عبد الله بن عمرو قال: آخر سورة أنزلت: سورة المائدة والفتح، ثم قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. وقد روى عن ابن عباس أنه قال: آخر سورة أنزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [سورة النصر: ١]. وقد روى الحاكم نحو رواية الترمذى، ثم قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وروى الحاكم عن جبير بن نفير قال: حجبت فدخلت على عائشة، فقالت لى: يا جبير، تقرأ المائدة؟ فقلت: نعم. فقالت: أما إنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه. ثم قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ورواه الإمام أحمد وزاد: وسألته عن خلق رسول الله ﷺ؟ فقالت: القرآن. ورواه النسائى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْاِنْعَامِ اِلَّا مَا يَتَلٰى عَلَيْكُمْ عَٰثِرٌ مِّحْلٍ الصَّيْدِ وَاَنْتُمْ حُرْمٌ اِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيْدُ﴾ ﴿١﴾ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْمَدَىٰ وَلَا الْاَلْقَلْبَدَ وَلَا ءَمِينَ اَلَيْتَ الْحَرَامَ يَتَنَفَّوْنَ فُضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَاِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ اَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْاِثْرِ وَالتَّقْوٰى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْاِثْرِ وَالْعُدُوْنَ وَاتَّقُوا اللَّهَ اِنَّ اللَّهَ شَدِيْدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾

روى ابن أبى حاتم عن مَعْنٍ وَعَوْفٍ - أو: أحدهما - أن رجلا أتى عبد الله بن مسعود فقال: اعهد إلىَّ. فقال: إذا سمعت الله يقول: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فأرْعَهَا سَمْعَكَ، فإنه خير يأمر به، أو شر ينهى عنه (٣). وروى ابن جرير عن محمد بن مسلم قال: قرأت كتاب رسول الله

(١) المسند (٤٥٥/٦ حلى) والزوائد (١٣ / ٧)، ونسبه أيضا للطبرانى، وقال: «وفيه شهر بن حوشب، وهو ضعيف، وقد وثق». ونقول: بل إسناده صحيح.

(٢) المسند (٦٦٤٣)، وإسناده صحيح.

(٣) إسناده جيد، إلا أن فيه انقطاعا بين مَعْنٍ وَعَوْفٍ وبين ابن مسعود.

ﷺ الذي كُتِبَ لعمر بن حَزْم حين بعثه إلى نَجْرَان ، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم ، فيه : هذا بيان من الله ورسوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ فكتب الآيات منها ، حتى بلغ : ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (١). وروى ابن أبي حاتم عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم ، عن أبيه قال : هذا كتابُ رسول الله ﷺ عندنا ، الذي كتبه لعمر بن حَزْم ، حين بعثه إلى اليمن يُفَقِّه أهلها ويعلمهم السنة ، ويأخذ صدقاتهم . فكتب له كتابا وعهدا ، وأمره فيه بأمره ، فكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من الله ورسوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ عَهْدٌ من محمد رسول الله ﷺ لعمر بن حزم ، حين بعثه إلى اليمن ، أمره بتقوى الله في أمره كله ، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون » .

وقوله : ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ : قال ابن عباس ومجاهد وغير واحد : يعنى بالعقود : العهود . وحكى ابن جرير الإجماع على ذلك ، قال : والعهود : ما كانوا يتعاقدون عليه من الحلف وغيره . وعن ابن عباس فى قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ يعنى بالعهود ، يعنى : ما أحل الله وما حرم ، وما فرض وما حد فى القرآن كله ، ولا تغدروا ولا تنكثوا ، ثم شدد فى ذلك فقال تعالى : ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ إلى قوله : ﴿سُوءُ الدَّارِ﴾ [الرعد : ٢٥] (٢) .

وقوله تعالى : ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ هى : الإبل ، والبقر ، والغنم . قاله الحسن وقتادة وغير واحد . قال ابن جرير : وكذلك هو عند العرب . وقد استدل ابن عمر ، وابن عباس ، وغير واحد بهذه الآية على إباحة الجنين إذا وجد ميتا فى بطن أمه إذا ذبحت ، وقد ورد فى ذلك حديث فى السنن ، رواه أبو داود و الترمذى وابن ماجه عن أبى سعيد ، قال : قلنا : يا رسول الله ، ننحر الناقة ، ونذبح البقرة أو الشاة فى بطنها الجنين ، أنلقيه أم نأكله ؟ فقال : «كلوه إن شئتم ؛ فإن ذكاته ذكاة أمه» . وقال الترمذى : حديث حسن . وروى أبو داود عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ قال : «ذكاة الجنين ذكاة أمه» . تفرد به أبو داود .

وقوله : ﴿إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ : قال ابن عباس : يعنى بذلك : الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير . وقال قتادة : يعنى بذلك الميتة ، وما لم يذكر اسم الله عليه . والظاهر - والله أعلم - أن المراد بذلك قوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾ ؛ فإن هذه وإن كانت من الأنعام إلا أنها تحرم بهذه العوارض ؛ ولهذا قال : ﴿إِلَّا مَا ذُكِّتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ يعنى : منها . فإنه حرام لا يمكن استدراكه ، وتلاحقه ؛ ولهذا قال تعالى : ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ أى : إلا ما سيتلى عليكم من تحريم بعضها فى بعض الأحوال .

وقوله : ﴿غَيْرَ مُحْلَى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ قال بعضهم : هذا منصوب على الحال . والمراد بالأنعام :

(١) الطبرى (١٠٩١٤) . و « محمد بن مسلم » : هو الزهرى .

(٢) رواه الطبرى (١٠٩٠٧) .

ما يعم الإنسى من الإبل والبقر والغنم ، وما يعم الوحشى كالظباء والبقر و الحمر ، فاستثنى من الإنسى ما تقدم ، واستثنى من الوحشى الصيد فى حال الإحرام . وقيل : المراد : أحللنا لكم الأنعام لكم فى جميع الأحوال ، فحرموا الصيد فى حال الإحرام ، فإن الله قد حكم بهذا وهو الحكيم فى جميع ما يأمر به وينهى عنه ؛ ولهذا قال : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ .

ثم قال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ قال ابن عباس : يعنى بذلك مناسك الحج . وقال مجاهد : الصفا والمروة والهدى والبُدن من شعائر الله . وقيل : شعائر الله محارمه ، أى : لا تحلوا محارم الله التى حرمها تعالى ؛ ولهذا قال تعالى : ﴿وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ﴾ يعنى بذلك تحريمه والاعتراف بتعظيمه ، وترك ما نهى الله عن تعاطيه فيه ، من الابتداء بالقتال وتأكيده اجتناب المحارم ، كما قال تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشُّهُرِ الْحَرَامِ قَاتَلٍ فِيهِ قُلْ قَاتَلٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ الآية [التوبة : ٣٦] . وفى صحيح البخارى عن أبى بكره : أن رسول الله ﷺ قال فى حجة الوداع : «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، السنة اثنا عشر شهرا ، منها أربعة حُرُم ، ثلاث متواليات : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب مُضَر الذى بين جُمادى وشعبان» . وهذا يدل على استمرار تحريمها إلى آخر وقت ، كما هو مذهب طائفة من السلف . وقال ابن عباس فى قوله : ﴿وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ﴾ يعنى : لا تستحلوا القتال فيه . واختاره ابن جرير أيضاً ، وذهب الجمهور إلى أن ذلك منسوخ ، وأنه يجوز ابتداء القتال فى الأشهر الحرم ، واحتجوا بقوله : ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة : ٥] ، قالوا : والمراد أشهر التيسير الأربعة ، ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ، قالوا : فلم يستثن شهرا حراما من غيره . وقد حكى الإمام أبو جعفر الإجماع على أن الله قد أحل قتال أهل الشرك لو قلد عنقه أو ذراعيه بلحاء جميع أشجار الحرم ، لم يكن ذلك له أمانا أجمعوا على أن المشرك لو قلد عنقه أو ذراعيه بلحاء جميع أشجار الحرم ، لم يكن ذلك له أمانا من القتل ، إذا لم يكن تقدم له عقد ذمة من المسلمين أو أمان . ولهذا المسألة بحث آخر ، له موضع أبسط من هذا .

وقوله : ﴿وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾ يعنى : لا تتركوا الإهداء إلى البيت الحرام ؛ فإن فيه تعظيم شعائر الله ، ولا تتركوا تقليدها فى أعناقها لتمييز به عما عداها من الأنعام ، وليعلم أنها هدى إلى الكعبة فيجتنبها من يريدها بسوء ، وتبعث من يراها على الإتيان بمثلها ، فإن من دعا إلى هَدْيٍ كان له من الأجر مثل أجر من اتبعه ، من غير أن ينقص من أجورهم شيئا ؛ ولهذا لما حَجَّ رسول الله ﷺ بات بذى الحليفة ، وهو وادى العقيق ، فلما أصبح طاف على نسائه ، وكن تسعا ، ثم اغتسل وتطيب وصلى ركعتين ، ثم أشعر هَدْيَهُ وَقَلَدَهُ ، وأهل للحج والعمرة ، وكان هديه إبلا كثيرة تنيف على الستين ، من أحسن الأشكال والألوان ، كما قال تعالى : ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج : ٣٢] . قال بعض السلف : إعظامها : استحسانها واستسمانها . قال على بن أبى طالب : أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن . رواه أهل

السنن. وقال مقاتل بن حيان: ﴿وَلَا أَقْلَانِدَ﴾: فلا تستحلوه. وكان أهل الجاهلية إذا خرجوا من أوطانهم في غير الأشهر الحرم، قلّدوا أنفسهم بالشعر والوبر، وتقلد مشركو الحرم من لحاء شجر الحرم، فيأمنون به. رواه ابن أبي حاتم.

وقوله: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَتَفَوْنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ أى: ولا تستحلوا قتال القاصدين إلى بيت الله الحرام، الذى من دخله كان آمناً، وكذا من قصده طالباً فضل الله وراغباً فى رضوانه، فلا تصدوه ولا تمنعوه ولا تهيجوه. قال مجاهد، وعطاء، وقتادة، وغير واحد فى قوله: ﴿يَتَتَفَوْنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ يعنى بذلك: التجارة. وهذا كما تقدم فى قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وقوله: ﴿وَرِضْوَانًا﴾: قال ابن عباس: يترضون الله بحجهم. وقد ذكر عكرمة، والسدى، وابن جرير: أن هذه الآية نزلت فى الحطيم بن هند البكرى، كان قد أغار على سرح المدينة، فلما كان من العام المقبل اعتمر إلى البيت، فأراد بعض الصحابة أن يعترضوا عليه من طريقه إلى البيت، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَتَفَوْنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ (١).

وقد حكى ابن جرير الإجماع على أن المشرك يجوز قتله، إذا لم يكن له أمان، وإن أمّ البيت الحرام أو بيت المقدس؛ وأن هذا الحكم منسوخ فى حقهم، والله أعلم. فأما من قصده بالإلحاد فيه والشرك عنده والكفر به، فهذا يمنع كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]؛ ولهذا بعث رسول الله ﷺ عام تسع - لما أمر الصديق على الحجاج - علياً، وأمره أن ينادى على سبيل النيابة عن رسول الله ﷺ ببراءة، «وَالأَ حِجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ».

وقال ابن عباس: قوله: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ يعنى: من توجه قبل البيت الحرام، فكان المؤمنون والمشركون يحجون، فنهى الله المؤمنين أن يمنعوا أحداً من مؤمن أو كافر، ثم أنزل الله بعدها: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]، وقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٨] فنهى المشركين من المسجد الحرام. وقد اختار ابن جرير أن المراد بقوله: ﴿وَلَا أَقْلَانِدَ﴾ يعنى: إن تقلد قلادة من الحرم فأمنوه، قال: ولم تزل العرب تُعير من أخفر ذلك.

وقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ أى: إذا فرغتم من إحرامكم وأحللتم منه، فقد أبحنا لكم ما كان محرماً عليكم فى حال الإحرام من الصيد. وهذا أمر بعد الخطر، والصحيح الذى يثبت على السبب: أنه يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل النهى، فإن كان واجباً رده واجباً، وإن كان مستحباً فمستحب، أو مباحاً فمباح. ومن قال: إنه على الوجوب، ينتقض عليه بآيات كثيرة،

(١) انظر: الطبرى (١٠٩٥٨، ١٠٩٥٩) والسيوطى (٢ / ٢٥٤، ٢٥٥) فى خبرى السدى وعكرمة. ولم أجد خبر ابن جرير.

ومن قال : إنه للإباحة ، يردُّ عليه آيات أخرى ، والذي ينتظم الأدلة كلها هذا الذي ذكرناه ، كما اختاره بعض علماء الأصول ، والله أعلم .

وقوله : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ : من القراء من قرأ : «أن صدوكم» بفتح الالف من «أن» ، ومعناها ظاهر ، أى : لا يحملنكم بغض قوم قد كانوا صدوكم عن الوصول إلى المسجد الحرام ، وذلك عام الخديبة ، على أن تعتدوا حكم الله فيكم فتقتصوا منهم ظلماً وعدواناً ، بل احكموا بما أمركم الله به من العدل فى كل أحد (١) . وهذه الآية كما سيأتى من قوله تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ عَلَى أَنْ تَعْتَدُوا عَدْلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] أى : لا يحملنكم بغض أقوام على ترك العدل ، فإن العدل واجب على كل أحد ، فى كل أحد ، فى كل حال . وقال بعض السلف : ما عاملت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه ، والعدل به قامت السموات والأرض .

والشنان هو : البغض . قاله ابن عباس وغيره ، وهو مصدر من شنأته أشنؤه شناناً ، بالتحريك ، مثل قولهم : جَمَزَان ، وَدَرَجَان وَرَقْلَان ، من جمز ، ودرج ، ورقل (٢) . قال ابن جرير : من العرب من يسقط التحريك فى شنان ، فيقول : شنان . قال : ولم أعلم أحداً قرأ بها .

وقوله : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ : يأمر تعالى عباده المؤمنين بالمعاونة على فعل الخيرات ، وهو البر ، وترك المنكرات وهو التقوى ، وينهاهم عن التناصر على الباطل والتعاون على المآثم والمحارم . قال ابن جرير : الإثم : ترك ما أمر الله بفعله ، والعدوان : مجاوزة [ما حد الله فى دينكم ، ومجاوزة] ما فرض عليكم فى أنفسكم وفى غيركم .

وقد روى الإمام أحمد عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : «أَنْصُرُ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» . قيل : يا رسول الله ، هذا نَصْرُهُ مَظْلُومًا ، فكيف أنصره إذا كان ظالماً؟ قال : «تَحْجِزْهُ وَتَمْنَعْهُ مِنَ الظُّلْمِ ، فَذَاكَ نَصْرُهُ» . ورواه الشيخان بنحوه .

وروى الحافظ أبو بكر البزار عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : «الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعُهُ» . ثم قال : لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد . قلت : وله شاهد فى الصحيح : «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه إلى يوم القيامة ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه إلى يوم القيامة ، لا ينقص ذلك

(١) لم يذكر المؤلف الحافظ للقراءة الأخرى : «إن صدوكم» بكسر الهمزة ، وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو من السبعة . وقراءة الفتح قراءة باقى السبعة . ولكن صنيع الحافظ ابن كثير يدل على أنه كان يقرؤها بالكسر ، بقراءة سميه ابن كثير وزميله أبى عمرو .

(٢) «الجمز» بسكون الميم ، و «الجمزى» بفتحها مع ألف مقصورة : هو ضرب من السير مسرعاً دون العدو الشديد . ولم أجد استعمال «الجمزان» الذى حكاه ابن كثير هنا ، و «الدرج» بسكون الراء ، و «الدرجان» : مشية الشيخ والصبى . و «الرقل» بسكون الفاء ، و «الرفلان» : جر الذليل مع التبخر .

من آثامهم شيئاً (١).

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْقَسُوا بِالْأَنْزَلِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

يخبر تعالى عباده خبراً متضمناً النهى عن تعاطى هذه المحرمات من الميتة، وهى: ما مات من الحيوان حتف أنفه، من غير ذكاة ولا اصطياد، وما ذاك إلا لما فيها من المضرة، لما فيها من الدم المحتقن، فهى ضارة للدين والبدن فلهذا حرمها الله، عز وجل، ويستثنى من الميتة السمك، فإنه حلال سواء مات بتذكية أو غيرها، لما رواه مالك، والشافعى وأحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ سئل عن ماء البحر؟ فقال: « هو الطَّهُور ماؤه ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ » . وهكذا الجراد، لما سيأتى من الحديث .

وقوله: ﴿ وَالْدَّمُ ﴾ يعنى : المسفوح؛ لقوله: ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. قاله ابن عباس وسعيد ابن جبّيز. روى ابن أبى حاتم عن ابن عباس: أنه سئل عن الطحال؟ فقال: كلوه، فقالوا: إنه دم. فقال: إنما حُرِّمَ عليكم الدم المسفوح (٢). وقد روى الشافعى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « أَحِلُّ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ ». وكذا رواه أحمد بن حنبل، وابن ماجه، والدارقطنى، والبيهقى، وقد رواه سليمان بن بلال - أحد الأثبات - عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، فوقفه بعضهم عليه. قال الحافظ أبو زرعة الرازى: وهو أصح (٣). وروى ابن أبى حاتم عن أبى أمامة - وهو صدق بن عجلان - قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى قومى أَدْعَوْهُمْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وأعرض عليهم شرائع الإسلام، فأتيتهم، فبينما نحن كذلك إذ جاؤوا بَقِصَّةٍ من دم، فاجتمعوا عليها يأكلونها، فقالوا: هلم يا صدق، فكل. قال: قلت: ويحكم! إنما أتيتكم من عند من يُحَرِّمُ هذا عليكم،

(١) صحيح مسلم (٢ / ٣٠٦) عن أبى هريرة . وكذلك رواه أحمد (٩١٤٩) وابن حبان فى صحيحه (١١٢) بتحقيقنا .

(٢) إسناده ابن أبى حاتم صحيح .

(٣) فى أسانيده مقال كثير. انظر التلخيص الحبير (ص٩) وقال الحافظ هناك: «وصحح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم». ثم قال: «نعم، الرواية الموقوفة التى صححها أبو حاتم وغيره فى حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابى: أحل لنا، وحرم علينا كذا - مثل قوله: أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا. - فيحصل الاستدلال بهذه الرواية؛ لأنها فى معنى المرفوع». وهذا حق وصحيح .

وأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ، قَالُوا: وما ذاك؟ قال: فتلوت عليهم هذه الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ الآية .
ورواه الحافظ ابن مَرْذُويَّةَ مثله ، وزاد بعد هذا السياق: قال: فجعلت أدعوهم إلى الإسلام ،
ويأبون على ، فقلت: ويحكم، اسقوني شربة من ماء، فإني شديد العطش - قال: وعلى عباءتي -
فقالوا: لا ، ولكن ندعك حتى تموت عطشا . قال: فاغتممت وضربت برأسي في العباءة ،
ونمت على الرمضاء في حر شديد، قال: فأتاني آت في منامي بِقَدَحٍ من زجاج لم ير الناس
أحسن منه، وفيه شراب لم ير الناس ألد منه، فأمكنني منها فشربته ، فلما فرغت من شرابي
استيقظت، فلا والله ما عطشت ولا عرفت عطشا بعد تيك الشربة . ورواه الحاكم وذكر نحوه ،
وزاد بعد قوله: « بعد تيك الشربة »: « فسمعتهم يقولون: أأناكم رجل من سراة قومكم، فلم
تُجِعوهُ بِمَذَقَةٍ ، فأتونى بمذقة ، فقلت: لا حاجة لى فيها، إن الله أطعمنى وسقانى، وأريتهم
بطنى فأسلموا عن آخرهم » (١) .

وقوله: ﴿وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾ يعنى: إنسيه ووحشيه، واللحم يعم جميع أجزائه حتى الشحم، ولا
يحتاج إلى تحذلق الظاهرية في جمودهم ههنا وتعسفهم فى الاحتجاج بقوله: ﴿فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقٌ﴾
يعنون قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ، أعادوا
الضمير - فيما فهموه - على الخنزير، حتى يعم جميع أجزائه ! وهذا بعيد من حيث اللغة، فإنه
لا يعود الضمير إلا إلى المضاف دون المضاف إليه، والأظهر أن اللحم يعم جميع الأجزاء ، كما
هو المفهوم من لغة العرب، ومن العرف المطرد، وفى صحيح مسلم، عن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْبِ
الأسلمى، قال: قال رسول الله ﷺ: « من لعب بالنردشير فكأنما صبَّغَ يده فى لحم الخنزير
ودمه » . فإذا كان هذا التفسير لمجرد اللمس ، فكيف يكون التهديد والوعيد الأكيد على أكله
والتغذى به، وفيه دلالة على شمول اللحم لجميع الأجزاء من الشحم وغيره .

(١) روايتا ابن أبى حاتم وابن مردويه هى من طريق بشير بن سريج - بضم السين المهملة وآخره جيم - ورواية الحاكم
(٣ / ٦٤١ ، ٦٤٢) هى من طريق صدقة بن هرمز الزمانى ، كلاهما عن أبى غالب عن أبى أمامة .
والحديث ذكره الهيثمى فى الزوائد (٩ / ٢٨٦ ، ٢٨٧) من روايتين للطبرانى ، قال فى أولاهما: « رواه
الطبرانى ، وفيه بشير بن سريج ، وهو ضعيف » . وقال فى الأخرى: « رواه الطبرانى بإسنادين ، وإسناد
الأولى حسن ، فيها أبو غالب ، وقد وثق » . وذكره الحافظ فى الإصابة (٣ / ٢٤١) بنحوه ، من رواية أبى
يعلى . ولم أجده فى الزوائد من رواية أبى يعلى ، وهو على شرطه . ولم يتكلم الحاكم على الحديث ، ولكن
قال الذهبى: « صدقة : ضعفه ابن معين » . وأبو غالب - صاحب أبى أمامة - فيه كلام كثير . والحق أنه ثقة ،
وحديثه صحيح . و « بشير بن سريج » الراوى عنه عند ابن أبى حاتم وابن مردويه والطبرانى - ثقة ، ترجمه ابن
أبى حاتم (١ / ١ / ٣٧٥) ، فلم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن حبان فى الثقات . فإطلاق صاحب الزوائد
تضعيفه غير جيد . ثم إن صنيعه يوهم أن روايته ليست عن أبى غالب ، بذكر أبى غالب فى الرواية الأخرى
فقط . وصدقة بن هرمز الزمانى - الراوى الآخر عن أبى غالب فى رواية الحاكم - ثقة أيضا . ترجمه البخارى
فى الكبير (٢ / ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨) ، فلم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن حبان فى الثقات . وانفرد بتضعيفه ابن
معين عند ابن أبى حاتم (٢ / ١ / ٤٣١) . ثم اتفاق هذين الراوين على روايته عن أبى غالب يرفع شبهة
الضعف عن الحديث ، ويقوى كل منهما الآخر . وقوله: « ولا عرفت عطشا » كان فى الأصول هنا: « ولا
عريت » ! وصححناه من المستدرک .

وقوله: ﴿وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ أى: ما ذبح فذكر عليه اسم غير الله، فهو حرام؛ لأن الله أوجب أن تذبح مخلوقاته على اسمه العظيم، فمتى عدل بها عن ذلك، وذكر عليها اسم غيره من صنم أو طاغوت أو وثن أو غير ذلك، من سائر المخلوقات، فإنها حرام بالإجماع. وإنما اختلف العلماء فى متروك التسمية، إما عمداً أو نسياناً، كما سيأتى تقريره فى سورة الأنعام (١). وقوله: ﴿وَالْمُنْحَنَقَةُ﴾ وهى التى تموت بالخنق إما قصداً وإما اتفاقاً، بأن تتخيل فى وثاقها فتموت به، فهى حرام. وأما ﴿الْمَوْقُودَةُ﴾ فهى التى تضرب بشيء ثقيل غير محدد حتى تموت، كما قال ابن عباس وغير واحد: هى التى تضرب بالخشبة حتى يوقدها فتموت. قال قتادة: كان أهل الجاهلية يضربونها بالعصى حتى إذا ماتت أكلوها. وفى الصحيح: أن عدى بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إني أرمى بالمعراض الصيد فأصيب؟ قال: «إذا رميت بالمعراض فخرق فكله، وإن أصابه بعرضه فإنما هو وقيد فلا تأكله». ففرق بين ما أصابه بالسهم، أو بالزرق ونحوه بحده فأحله، وما أصابه بعرضه فجعله وقيداً فلم يحله، وقد أجمع الفقهاء على هذا الحكم ههنا، واختلفوا فيما إذا صدم الجارحة الصيد فقتله بثقله ولم يجرحه، على قولين، هما قولان للشافعى: أحدهما: لا يحل، كما فى السهم، والجامع أن كلا منهما ميت بغير جرح فهو وقيد. والثانى: أنه يحل؛ لأنه حكم بإباحة ما صاده الكلب، ولم يستفصل، فدل على إباحة ما ذكرناه؛ لأنه قد دخل فى العموم.

وأما ﴿الْمَرْذِيَّةُ﴾ فهى التى تقع من شاهق أو موضع عال فتموت بذلك، فلا تحل. وأما ﴿النَّطِيحَةُ﴾ فهى التى ماتت بسبب نطح غيرها لها، فهى حرام، وإن جرحها القرن وخرج منها الدم ولو من مذبحتها. والنطيحة فعيلة بمعنى مفعولة، أى: منطوحة. وأكثر ما ترد هذه البنية فى كلام العرب بدون تاء التانيث، فيقولون: كف خضيب، وعين كحيل، ولا يقولون: كف خضيبية، ولا: عين كحيلية؛ وأما هذه فقال بعض النحاة: إنما استعمل فيها تاء التانيث؛ لأنها أجريت مجرى الأسماء، كما فى قولهم: طريقة طويلة. وقال بعضهم: إنما أتى بتاء التانيث فيها لتدل على التانيث من أول وهلة، بخلاف: عين كحيل، وكف خضيب؛ لأن التانيث مستفاد من أول الكلام.

وقوله: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ أى: ما عدا عليها أسد، أو فهد، أو غمر، أو ذئب، أو كلب، فأكل بعضها فماتت بذلك، فهى حرام وإن كان قد سال منها الدماء ولو من مذبحتها، فلا تحل بالإجماع. وقد كان أهل الجاهلية يأكلون ما أفضل السبع من الشاة أو البعير أو البقرة ونحو ذلك فحرم الله ذلك على المؤمنين. وقوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ عائد على ما يمكن عوده عليه، مما انعقد سبب موته فأمكن تداركه بذكاة، وفيه حياة مستقرة، وذلك إنما يعود على قوله: ﴿وَالْمُنْحَنَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمَرْذِيَّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾. قال ابن عباس: قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ يقول: إلا ما ذبحتم من هؤلاء وفيه روح، فكلوه، فهو ذكى. وكذا روى عن سعيد بن جبير، والحسن البصرى،

والسدى . وروى ابن جرير عن على قال: إذا أدركت ذكاة الموقوذة والمتردية والنطيحة، وهى تحرك يداً أو رجلاً، فكلها . وهكذا روى عن طاوس ، والحسن ، وقتادة ، وغير واحد: أن المذكاة متى تحركت بحركة تدل على بقاء الحياة فيها بعد الذبح، فهى حلال. وهذا مذهب جمهور الفقهاء، وبه قال أبو حنيفة، والشافعى، وأحمد بن حنبل . قال ابن وهب: سئل مالك عن الشاة التى يخرق جوفها السبع حتى تخرج أوعاؤها ؟ فقال مالك : لا أرى أن تذكى ، أى شئ يُذَكَّى منها ؟! هذا مذهب مالك، رحمه الله . وظاهر الآية عام فيما استثناه مالك من الصور التى بلغ الحيوان فيها إلى حالة لا يعيش بعدها، فيحتاج إلى دليل مخصص للآية ، والله أعلم.

وفى الصحيحين: عن رافع بن خديج أنه قال: قلت: يا رسول الله، إنا لاقو العدو غدًا، وليس معنا مدى، أفندبح بالقصب؟ فقال: « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه، ليس السنُّ والظفرُ، وسأحدثكم عن ذلك، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة . » وفى الحديث الذى رواه السدارقطنى مرفوعاً ، وفيه نظر ، وروى عن عمر موقوفاً ، وهو أصح : « ألا إن الذكاة فى الحلق واللبة، ولا تعجلوا الأنفس أن تزهق . » فأما الحديث الذى رواه الإمام أحمد وأهل السنن عن أبى العُشراء الدارمى، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا من اللبة والحلق؟ فقال: «لو طعنَتْ فى فخذها لأجزأ عنك . » وهو حديث صحيح ، ولكنه محمول على ما لا يقدر على ذبحه فى الحلق واللبة.

وقوله: «وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ»: قال مجاهد وابن جُرَيْج: كانت النصب حجارة حول الكعبة ، قال ابن جرير : وهى ثلثمائة وستون نصبا، كانت العرب فى جاهليتها يذبحون عندها، وينضحون ما أقبل منها إلى البيت بدماء تلك الذبائح، ويشترحون اللحم ويضعونه على النصب. وكذا ذكره غير واحد، فنهى الله المؤمنين عن هذا الصنيع، وحرم عليهم أكل هذه الذبائح لئى فعلت عند النصب ، من الشرك الذى حرمه الله ورسوله. وينبغى أن يحمل هذا على هذا؛ لأنه قد تقدم تحريم ما أهل به لغير الله.

وقوله : «وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ» أى : حرم عليكم أيها المؤمنون الاستقسام بالأزلام ، واحداها: زُكْمٌ، وقد تفتح الزاى، فيقال: زُكِمَ، وقد كانت العرب فى جاهليتها يتعاطون ذلك، وهى عبارة عن قداح ثلاثة، على أحدها مكتوب: «افعل» وعلى الآخر: «لا تفعل»، والثالث غُفْلٌ ليس عليه شئ - ومن الناس من قال: مكتوب على الواحد: «أمرنى ربى»، وعلى الآخر: «نهانى ربى». والثالث غفل ليس عليه شئ - فإذا أجالها فطلع السهم الأمر فعله، أو الناهى تركه، وإن طلع الفارغ أعاد . والاستقسام: مأخوذ من طلب القسَم من هذه الأزلام . هكذا قرر ذلك أبو جعفر بن جرير. وذكر محمد بن إسحاق وغيره: أن أعظم أصنام قريش صنم كان يقال له: هُبْلٌ، وكان داخل الكعبة، منصوب على بئر فيها، توضع الهدايا وأموال الكعبة فيه، وكان عنده سبعة أزلام مكتوب فيها ما يتحاكمون فيه، بما أشكل عليهم ، فما خرج لهم منها رجعوا إليه

ولم يعدلوا عنه.

وثبت في الصحيح (١) : أن النبي ﷺ لما دخل الكعبة، وجد إبراهيم وإسماعيل مُصَوِّرِينَ فيها، وفي أيديهما الأُزْلَام، فقال: «قاتلهم الله ! لقد علموا أنهما لم يستقسما بها أبدا» (٢) .
وروى ابن مَرْدُويه عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يَلِجَ الدرجات من تَكْهَنَ أو استقسم أو رجع من سفر طائراً» (٣) .

وقوله : ﴿ذَلِكُمْ فَسُقْ﴾ أى: تعاطيه فسق وغى وضلال وجهالة وشرك، وقد أمر الله المؤمنين إذا ترددوا فى أمورهم أن يستخيروه بأن يعبدوه، ثم يسألوه الخيرة فى الأمر الذى يريدونه، كما رواه الإمام أحمد والبخارى وأهل السنن عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن، ويقول: «إذا همَّ أحدُكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إنى أَسْتَخِيرُكَ بعلمك، وأَسْتَقْدِرُكَ بقدرتك، وأَسْأَلُكَ من فَضْلِكَ العظيم؛ فإنك تَقْدِرُ ولا أَقْدِرُ، وتَعْلَمُ ولا أَعْلَمُ، وأنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللهم إن كنتَ تعلم أن هذا الأمر - ويسميه باسمه - خيرٌ لى فى دينى ودنياى ومَعَاشى وعاقبة أمرى، أو قال : عاجل أمرى ، وأجله ، فاقدِّره لى وَيَسِّرْهُ لى ، ثم بارك لى فيه، وإن كنتَ تَعْلَمُهُ شراً لى فى دينى ودنياى ومَعَاشى وعاقبة أمرى، فاَصْرِفْنِى عنه، واصرفه عَنى، واقدِّرْ لى الخير حيث كان، ثم رَضْنِى به». لفظ أحمد . وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب .

وقوله: ﴿الْيَوْمَ يَسَّرَ اللَّهُ لَكَ دِينَكَ﴾: قال ابن عباس: يعنى: يشوا أن يراجعوا دينهم . وكذا روى عن عطاء بن أبى رباح، والسدى ومقاتل بن حيان . وعلى هذا المعنى يرد الحديث الثابت فى الصحيح: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشيطان قد يئس أن يعبدَه المُصَلُّون فى جزيرة العرب، ولكن بالتَّحْرِيش بينهم» (٤) . ويحتمل أن يكون المراد: أنهم يشوا من مشابهة المسلمين، بما تميز به المسلمون من هذه الصفات المخالفة للشرك وأهله؛ ولهذا قال تعالى أمرا عباده المؤمنين أن يصبروا ويثبتوا فى مخالفة الكفار، ولا يخافوا أحدا إلا الله، فقال: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِى﴾ أى: لا تخافوهم فى مخالفتكم إياهم واخشونى، أنصركم عليهم وأبيدهم ، وأظفركم بهم، وأشَفِ صدوركم منهم، وأجعلكم فوقهم فى الدنيا والآخرة.

وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾: هذه أكبر نعم

(١) فى المطبوعتين (تفسير ابن كثير ، والعمدة) : «الصحيحين» وهو خطأ ، وصوابه ما أثبتناه من المخطوطة الأزهرية . (الباز) .

(٢) رواه البخارى - بنحوه - من حديث ابن عباس (٢٧٦٦ فتح) .

(٣) «طائراً» : من الطيرة ، يعنى متطيراً . والحديث ذكره الهيثمى فى الزوائد (١١٨/٥) بلفظ : «أو رجع من سفر نظيراً» وقال : «رواه الطبرانى : بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات» .

(٤) صحيح مسلم (٢ / ٣٤٦) من حديث جابر .

الله، عز وجل، على هذه الأمة، حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم، صلوات الله وسلامه عليه؛ ولهذا جعله الله خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه، وكل شيء أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا خُلف، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] أى: صدقا فى الأخبار، وعدلا فى الأوامر والنواهي، فلما أكمل لهم الدين تمت عليهم النعمة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ أى: فارضوه أنتم لأنفسكم، فإنه الدين الذى أحبه الله ورضيه، وبعث به أفضل الرسل الكرام، وأنزل به أشرف كتبه. وقال ابن عباس: قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وهو الإسلام، أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين: أنه أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادة أبدا، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبدا، وقد رضى الله فلا يسخطه أبدا. وقال السدى: نزلت هذه الآية يوم عرفة، فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام، ورجع رسول الله ﷺ فمات. قالت أسماء بنت عميس: حَجَّجْتُ مع رسول الله ﷺ تلك الحجة، فبينما نحن نسير إذ تجلَّى له جبريل، فمال رسول الله ﷺ على الراحلة، فلم تطق الراحلة من ثقل ما عليها من القرآن، فبركت، فأثبته فسجَّيت عليه بُردًا كان على (١).

وروى ابن جرير وغير واحد: مات رسول الله ﷺ بعد يوم عرفة بأحد وثمانين يوما. وروى الإمام أحمد عن طارق بن شهاب قال: جاء رجل من اليهود إلى عمر بن الخطاب فقال: يا أمير المؤمنين، إنكم تقرؤون آية فى كتابكم، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيدا. قال: وأى آية؟ قال: قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، فقال عمر: والله إننى لأعلم اليوم الذى نزلت على رسول الله ﷺ، والساعة التى نزلت فيها على رسول الله ﷺ، عشية عرفة فى يوم جمعة. ورواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى، وفى رواية البخارى من طريق سفيان الثورى: قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة أم لا. وشك سفيان، رحمه الله، إن كان فى الرواية فهو تورع، حيث شك هل أخبره شيخه بذلك أم لا؟ وإن كان شكًا فى كون الوقوف فى حجة الوداع كان يوم جمعة، فهذا ما إخاله يصدر عن الثورى، رحمه الله، فإن هذا أمر معلوم مقطوع به، لم يختلف فيه أحد من أصحاب المغازى والسير ولا من الفقهاء، وقد وردت فى ذلك أحاديث متواترة لا يُشك فى صحتها، والله أعلم، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمر (٢). وروى ابن جرير عن عمار - هو مولى بنى هاشم - أن ابن عباس قرأ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. فقال يهودى: لو نزلت هذه الآية علينا لاتخذنا يومها عيداً. فقال ابن عباس: فإنها نزلت فى

(١) رواه الطبرى (١١٠٨١) .

(٢) المسند (١٨٨ ، ٢٧٢) . وتفصيل تخريجه هناك ، وفى الاستدراكين (٣٧٣٣ ، ، ٣٧٣٦) . وكذلك رواه

الطبرى (١١٠٩٤ - ١١٠٩٦) .

يوم عيدين اثنين: يوم عيد ويوم جمعة (١) . وروى ابن مردويه عن علي قال: نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ، وهو قائم عشية عرفة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (٢) . وروى ابن جرير عن عمرو بن قيس السكوني: أنه سمع معاوية بن أبي سفيان على المنبر يتنزع بهذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ حتى ختمها، فقال: نزلت في يوم عرفة، في يوم جمعة (٣) .

وروى ابن مردويه، عن سمره قال: نزلت هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ يوم عرفة ورسول الله ﷺ واقف على الموقف (٤) .

والصواب الذي لا شك فيه ولا مرية: أنها أنزلت يوم عرفة، وكان يوم جمعة، كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وسمره بن جندب، رضى الله عنهم، وأرسله الشعبي، وقتادة بن دعام، وشهر بن حوشب، وغير واحد من الأئمة والعلماء، واختاره ابن جرير الطبري، رحمه الله.

وقوله: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أى: فمن احتاج إلى تناول شيء من هذه المحرمات التي ذكرها الله تعالى، لضرورة أُلجأته إلى ذلك، فله تناول ذلك، والله غفور رحيم له؛ لأنه تعالى يعلم حاجة عبده المضطر، وافتقاره إلى ذلك، فيتجاوز عنه ويغفر له. وفي المسند وصحيح ابن حبان، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته»، لفظ ابن حبان (٥). وفي لفظ لأحمد: «من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة» (٦). ولهذا قال الفقهاء: قد يكون تناول الميتة واجبا في بعض الأحيان، وهو ما إذا خاف على نفسه ولم يجد غيرها، وقد يكون مندوبا، وقد يكون مباحا، بحسب الأحوال. واختلفوا: هل يتناول منها قدر ما يسد به الرمق، أو له أن يشبع ويتزود؟ على أقوال، كما هو مقرر في كتاب الأحكام. وفيما إذا وجد ميتة وطعام الغير، أو صيدا وهو محرم: هل يتناول الميتة، أو ذلك الصيد ويلزمه الجزاء، أو ذلك

(١) الطبري (١١٠٩٧ - ١١٠٩٩) . ورواه أيضا بنحوه - الطيالسي، برقم (٢٧٠٩) والترمذي (٩٦/٤) وقال: «حسن غريب» . وزاد السيوطي (٢/٢٥٨) نسبته لعبد بن حميد والطبراني والبيهقي في الدلائل .

(٢) إسناده عند ابن مردويه فيه: «إسماعيل بن سلمان الأزرق» وهو ضعيف . وقد ذكره السيوطي (٢/٢٥٨) ونسبه لابن جرير وابن مردويه، ولم أجده في تفسير الطبري .

(٣) الطبري (١١١٠٨) ، وإسناده صحيح . وذكره الهيثمي في الزوائد (٧/١٤) بزيادة فسى آخره، وقال: «رواه الطبراني، ورجاله ثقات» . وقوله: «يتنزع بهذه الآية»: يعنى يتمثل بها ويقرؤها .

(٤) ذكره الهيثمي (٧/١٣، ١٤) وقال: «رواه الطبراني والبزار، وفيه عمر بن موسى بن وجيه، وهو ضعيف» . وهو في إسناده ابن مردويه أيضا .

(٥) وهو لفظ المسند أيضا (٥٨٦٦) ، وإسناده صحيح .

(٦) المسند (٥٣٩٢) وهو حديث غير الذي قبله، من وجه آخر غير ذلك الوجه، وإن تقاربا في المعنى . وقد مضى هذا الحديث عند تفسير الآية: (١٨٥) من سورة البقرة .

الطعام ويضمن بدله؟ على قولين، هما قولان للشافعي، رحمه الله. وليس من شرط جواز تناول الميتة أن يمضى عليه ثلاثة أيام لا يجد طعاما، كما قد يتوهمه كثير من العوام وغيرهم إبل متى اضطر إلى ذلك جاز له، وقد روى الإمام أحمد عن أبي واقد الليثي أنهم قالوا: يا رسول الله، إنا بآرض تصيينا بها المخمصة، فمتى تحل لنا بها الميتة؟ فقال: «إذ لم تصطبِّحوا، ولم تغتَبِقُوا، ولم تحفَنُوا بقلًا، فشأنكم بها». تفرد به أحمد من هذا الوجه، وهو إسناد صحيح على شرط الصحيحين. رواه ابن جرير (١). ومعنى قوله: «ما لم تصطبِّحوا»: يعني به: الغداء، وما لم تغتَبِقُوا: يعني به: العشاء، «أو تحفَنُوا فلا فشأنكم بها» أي: فكلوا منها. قال ابن جرير: يروى هذا الحرف - يعني قوله: «أو تحفَنُوا» - على أربعة أوجه: «تحفَنُوا» بالهمزة، و«تحفَنُوا» بتخفيف الياء والحاء، و«تحفَنُوا» بتشديد [الفاء]، و«تحفَنُوا» بالحاء وبالتخفيف، ويحتمل الهمزة، كذا ذكره في التفسير (٢).

وقوله: «غَيْرُ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ» أي: مُتَعَاظٍ لمعصية الله، فإن الله قد أباح ذلك له وسكت عن الآخر، كما قال في سورة البقرة: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [الآية: ١٧٣] (٣). وقد استدلل بهذه الآية من يقول بأن العاصي بسفره لا يترخص بشيء من رخص السفر؛ لأن الرخص لا تنال بالمعاصي، والله أعلم.

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾

لما ذكر تعالى ما حرمه في الآية المتقدمة من الخبائث الضارة لتناولها، في بدنه، أو في دينه، أو فيهما، واستثنى ما استثناه في حالة الضرورة، كما قال: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، قال بعدها: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ (٤)، كما

(١) المسند (٥ / ٢١٨ حلى) والطبرى (١١٢٥). وإسناد أحمد صحيح، كما قال ابن كثير. وفي إسناده الطبرى رجل ضعيف، فلا يضر، إذ ثبت بإسناد آخر صحيح. والذي فى المسند «ولم تحفَنُوا فشأنكم بها»، ليس فيه كلمة «بقلًا». والظاهر أنها ثابتة فى نسخ أخرى من المسند. ورواه الحاكم (٤ / ١٢٥) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وهو فى الزوائد (٤ / ١٦٥، ٥ / ٥٠).

(٢) الطبرى (٩ / ٥٤٢)، وقد فسر أخى السيد محمود شاكر هذه الحروف بدقة وإسهاب. وملخص ذلك هنا: أن «تحفَنُوا»: من «الحفا»، وهو البردى، يقال «احتفا الحفا»: اقتلعه من منبته. و«تحفَنُوا» - بكسر الفاء وضم الياء - من قولهم «احتفى الحفا» أي البقل، إذا اقتلعه من وجه الأرض بالأظافر، وأصله الهمز. و«تحفَنُوا» - بتشديد الفاء - من قولهم «احتف الطعام»، إذا أكل جميع ما فى القدر. و«تحفَنُوا» بتخفيف الفاء - من قولهم «احتفى البقل»، إذا اقتلعه، وهو غير مهموز.

(٣) انظر تفسيرها فيما مضى هناك.

(٤) يريد: بعدها فى النزول، لا فى سياق التلاوة؛ لأن آية ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾ مكية، وهذه الآية المفسرة من المائدة، وهى مدنية.

فى سورة الأعراف فى صفة محمد ﷺ: أنه ﴿يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الآية: ١٥٧].

روى ابن أبى حاتم عن سعيد بن جبيرة، أن عدى بن حاتم، وزيد بن مهلهل الطائنين سألا رسول الله ﷺ، فقالا: يا رسول الله، قد حرم الله الميتة، فماذا يحل لنا منها؟ فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّاتِ﴾. قال سعيد: يعنى: الذبائح الحلال الطيبة لهم (١). وقال مقاتل: الطيبات ما أحل لهم من كل شيء أن يصيبوه، وهو الحلال من الرزق. وقد سئل الزهري عن شرب البول للتداوى؟ فقال: ليس هو من الطيبات.

وقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ أى: أحل لكم الذبائح التى ذكر اسم الله عليها والطيبات من الرزق، وأحل لكم ما صدقتموه بالجوارح، وهى من الكلاب والفهود والصقور وأشباهاها، كما هو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة، ومن قال ذلك ابن عباس فى قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾: وهن الكلاب المعلمة، والبازى، وكل طير يعلم للصيد، والجوارح: يعنى الكلاب الضواري والفهود والصقور وأشباهاها. رواه ابن أبى حاتم، ثم قال: وروى عن خيثمة، وطاوس، ومجاهد، وغيرهم، نحو ذلك. ثم روى عن ابن عمر قال: أما ما صاد من الطير، البزاة وغيرها من الطير، فما أدركت فهو لك، وإلا فلا تطعمه.

قلت: والمحكى عن الجمهور أن صيد الطيور كصيد الكلاب؛ لأنها تُكَلَّبُ الصيد بمخالبتها، كما تُكَلَّبُ الكلاب، فلا فرق. وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، واختاره ابن جرير، واحتج فى ذلك بما رواه عن عدى بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازى؟ فقال: «ما أمسك عليك فكل» (٢). واستثنى الإمام أحمد صيد الكلب الأسود؛ لأنه عنده مما يجب قتله ولا يحل اقتناؤه؛ لما ثبت فى صحيح مسلم عن أبى ذر؛ أن رسول الله ﷺ قال: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْحِمَارُ وَالْمَرَأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ». فقلت: ما بال الكلب الأسود من الأحمر؟ فقال: «الكلب الأسود شيطان» (٣).

وسميت هذه الحيوانات التى يصطاد بهن: جوارح، من الجرح، وهو: الكَسْبُ. كما تقول العرب: فلان جَرَحَ أهله خيرا، أى: كسبهم خيرا. ويقولون: فلان لا جارج له، أى: لا كاسب له، وقال الله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠] أى: ما كسبتم من خير وشر. وقد ذكر فى سبب نزول هذه الآية الشريفة الحديث الذى رواه ابن أبى حاتم عن أبى رافع مولى رسول الله ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب، فَقُلْتُ، فجاء الناس فقالوا: يا رسول الله، ما يحل لنا من هذه الأمة التى أمرت بقتلها؟ فسكت، فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ الآية. فقال رسول الله ﷺ: «إذا أرسل الرجل كلبه

(١) إسناده إلى سعيد بن جبيرة جيد، إلا أن ظاهره الإرسال، ويحتمل أن يكون سعيد بن جبيرة سمعه من عدى بن حاتم؛ لأنه من الرواة عنه. أما «زيد الخيل بن مهلهل» فإنه قديم الموت، لم يدركه ابن جبيرة.

(٢) الطبرى (١١١٥٦). وتخريجه وتصحيحه هناك.

(٣) من حديث فى صحيح مسلم (١/ ١٤٤).

وسَمَّى، فأمسك عليه، فليأكل ما لم يأكل». ورواه ابن جرير (١). ورواه الحاكم وقال: صحيح ولم يخرجاه (٢).

وقوله: ﴿مُكَلِّينَ﴾ يحتمل أن يكون حالا من الضمير في ﴿عَلَّمْتُمْ﴾ فيكون حالا من الفاعل، ويحتمل أن يكون حالا من المفعول وهو ﴿الْجَوَارِحَ﴾ أى: وما علمتم من الجوارح فى حال كونهن مكَلَّبات للصيد، وذلك أن تقتنصه، بمخالبها أو أظفارها . فيستدل بذلك - والحالة هذه - على أن الجارحة إذا قتل الصيد بصدمة أو بمخلابه وظفره أنه لا يحل، كما هو أحد قولى الشافعى وطائفة من العلماء؛ ولهذا قال: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ وهو أنه إذا أرسله استرسل، وإذا أشلاه (٣) استشلى، وإذا أخذ الصيد أمسكه على صاحبه حتى يجيء إليه ولا يمسه لنفسه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ فمتى كان الجارحة معلما وأمسك على صاحبه، وكان قد ذكر اسم الله عند إرساله حل الصيد، وإن قتله بالإجماع.

وقد وردت السنة بمثل ما دلت عليه هذه الآية الكريمة، كما ثبت فى الصحيحين عن عَدِيّ ابن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إنى أرسل الكلاب المعلمة وأذكر اسم الله؟ فقال: «إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله، فكل ما أمسك عليك». قلت: وإن قتلن؟ قال: «وإن قتلن ما لم يَشْرُكْهَا كلب ليس منها، فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره». قلت له: فإنى أرمى بالمعرّض الصيد فأصيب؟ فقال: «إذا رميت بالمعرّض فَخَزَقَ فَكُلْهُ، وإن أصابه بعَرَضٍ فإنه وَقِيدٌ، فلا تأكله». وفى لفظ لهما: «إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله، فإن أمسك عليك فأدرّكه حيا فاذبحه، وإن أدركته قد قَتَلَ ولم يأكل منه فكله، فإن أخذ الكلب ذكاته». وفى رواية لهما: «فإن أكل فلا تأكل، فإنى أخاف أن يكون أمسك على نفسه». فهذا دليل للجمهور، وهو الصحيح من مذهب الشافعى، وهو أنه إذا أكل الكلب من الصيد يحرم مطلقا، ولم يستفصلوا كما ورد بذلك الحديث. وحكى عن طائفة من السلف أنهم قالوا: لا يحرم مطلقا. [ثبت ذلك عن سلمان، وسعد بن أبى وقاص، وأبى هريرة، وابن عمر]. وهو محكى عن على، وابن عباس. وهو قول الزهرى، وربيعة، ومالك. وإليه ذهب الشافعى فى القديم، وأومأ إليه فى الجديد.

وروى أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن أعرابيا - يقال له: أبو ثعلبة - قال: يا رسول الله، إن لى كلابا مُكَلَّبة، فأفتنى فى صيدها؟ فقال النبى ﷺ: «إن كان لك

(١) الطبرى (١١١٣٤)، وروايته أطول من رواية ابن أبى حاتم. وكلتا الروایتين ضعيفتا الإسناد، فهما «موسى ابن عبيدة الربذى»، وهو ضعيف جداً.

(٢) المستدرک (٢ / ٣١١) ووافقه الذهبى على تصحيحه. ورواه البيهقى فى السنن الكبرى (٩ / ٢٣٥) عن الحاكم. وروى أحمد فى المسند نحو هذا المعنى عن أبى رافع - فى قتل الكلاب - ولكن ليس فيه أن ذلك سبب نزول هذه الآية (المسند ٦ / ٩، ٣٩١ حلى). وذكر الهيثمى فى الزوائد (٤ / ٤٢) روايتى المسند، وقال: «رواه البزار وأحمد بأسانيد، رجال بعضها رجال الصحيح. ورواه الطبرانى فى الكبير أيضا».

(٣) «أشلاه»: دعاه فأرسله محرّضا له على الصيد.

كلاب مكلبة، فكل مما أمسكن عليك». فقال: ذكيا وغير ذكي؟ قال: «نعم». قال: وإن أكل منه؟ فقال: «نعم، وإن أكل منه». قال: يا رسول الله، أفتنى فى قوسى. قال: «كُلْ ما رَدَّتْ عليك قوسُك». قال: ذكيا وغير ذكي؟ قال: «وإن تَغَيَّبَ عنك مالم يَصِلْ، أو تجد فيه أثر غير سهمك». قال: أفتنى فى آتية المجوس إذا اضطرونا إليها؟ قال: «اغسلها وكل فيها». ورواه النسائي (١). وروى أبو داود عن أبى ثعلبة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل، وإن أكل منه، وكل ما ردت عليك يدك». وإسنادهما جيدان (٢). فهذان أثران يدلان على أنه يغتفر إن أكل منه الكلب. وقد احتج بهما من لم يحرم الصيد بأكل الكلب وما أشبهه، كما تقدم عن حكيانه عنهم، وقد توسط آخرون فقالوا: إن أكل عقب ما أمسكه فإنه يحرم لحديث عدى بن حاتم. وللعلة التى أشار إليها النبى ﷺ: «فإن أكل فلا تأكل، فإنى أخاف أن يكون أمسك على نفسه». وأما إن أمسكه ثم انتظر صاحبه فطال عليه وجاع، فأكل منه لجوعه، فإنه لا يؤثر فى التحريم. وحملوا على ذلك حديث أبى ثعلبة الخُشَنِى، وهذا تفريق حسن، وجمع بين الحديثين صحيح. وقد تمنى الأستاذ أبو المعالى الجوينى فى كتابه «النهاية» أن لو فصل مُفَصَّل هذا التفصيل، وقد حقق الله أمنيته، وقال بهذا القول والتفريق طائفة من الأصحاب منهم، وقال آخرون قولاً رابعاً فى المسألة، وهو التفرقة بين أكل الكلب، فيحرم لحديث عدى، وبين أكل الصقور ونحوها فلا يحرم؛ لأنه لا يقبل التعليم إلا بالأكل.

وقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ أى: عند إرساله، كما قال النبى ﷺ لعدى بن حاتم: «إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله، فكل ما أمسك عليك». وفى حديث أبى ثعلبة المخرج فى الصحيحين أيضاً: «إذا أرسلت كلبك، فاذكر اسم الله، وإذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله»؛ ولهذا اشترط من الأئمة - كالإمام أحمد رحمه الله فى المشهور عنه - التسمية عند إرسال الكلب والرمى بالسهم لهذه الآية وهذا الحديث، وهذا القول هو المشهور عن الجمهور: أن المراد بهذه الآية الأمر بالتسمية عند الإرسال، كما قال السُدِّى وغيره. وقال ابن عباس فى قوله: ﴿وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ يقول: إذا أرسلت جارحك فقل: بسم الله، وإن نسيت فلا حرج. وقال بعض الناس: المراد بهذه الآية الأمر بالتسمية عند الأكل كما ثبت فى الصحيحين: أن رسول الله ﷺ علَّم ربيبه عمر بن أبى سلمة فقال: «سَمِ الله، وكلْ بيمينك، وكلْ مما يليك». وفى صحيح البخارى: عن عائشة أنهم قالوا: يا رسول الله، إن قوماً يأتوننا - حديث عهدهم بكفر - بلُحْمانٍ لا ندرى أذكر اسم الله عليها أم لا؟ فقال: «سَمُوا أتمموا وكلوا».

وروى الإمام أحمد عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يأكل طعاماً فى ستة نفر من

(١) أبو داود (٢٨٥٧). ورواه أيضاً أحمد فى المسند (٦٢٢٥). ورواية النسائي (١٩٦ / ٢) مختصرة قليلاً. وقوله: «مما لم يصل»: بفتح الياء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام، يعنى: ما لم يتن.

(٢) حديث أبى ثعلبة فى أبى داود (٢٨٥٢).

أصحابه، فجاء أعرابي جائع فأكله بلقمتين ! فقال: « أما إنه لو ذكر اسم الله لكفاكم، فإذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله، فإن نسي اسم الله في أوله فليقل: بسم الله أوله وآخره ». ورواه أبو داود، والترمذى، والنسائى . وروى الإمام أحمد عن حذيفة قال: كنا إذا حضرنا مع رسول الله ﷺ على طعام، لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ فيضع يده، وإنا حضرنا معه طعاما، فجاءت جارية، كأنما تُدْفَعُ، فذهبت تضع يدها فى الطعام، فأخذ رسول الله ﷺ بيدها، وجاء أعرابي كأنما يُدْفَعُ، فذهب يضع يده فى الطعام، فأخذ رسول الله ﷺ بيده، فقال رسول الله ﷺ: « إن الشيطان يَسْتَحِلُّ الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه، وإنه جاء بهذه الجارية ليستحل بها، فأخذت بيدها، وجاء بهذا الأعرابي ليستحل به، فأخذت بيده، والسدى نفسى بيسده، إن يده فى يدي مع يدهما » يعنى الشيطان. ورواه مسلم وأبو داود والنسائى (١). وروى مسلم وأهل السنن إلا الترمذى عن جابر بن عبد الله، عن النبى ﷺ قال: « إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله عند دخوله وعند طعامه، قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء، وإذا دخل فلم يذكر اسم الله عند دخوله قال الشيطان: أدركتم المبيت، فإذا لم يذكر اسم الله عند طعامه قال: أدركتم المبيت والعشاء ». لفظ أبى داود .

﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مَخْذِيٍّ أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾

لما ذكر تعالى ما حرمه على عباده المؤمنين من الخبائث، وما أحله لهم من الطيبات، قال بعده: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾. ثم ذكر حكم ذبائح أهل الكتابين من اليهود والنصارى، فقال: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ . قال ابن عباس، ومجاهد، وسعيد بن جبيرة، وغيرهم: يعنى ذبائحهم. وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء: أن ذبائحهم حلال للمسلمين؛ لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله، ولا يذكرون على ذبائحهم إلا اسم الله، وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو منزله عنه، تعالى وتقدس. وقد ثبت فى الصحيح عن عبد الله بن مغفل قال: أدلى بجراب من شحم يوم خيبر . فحضته ! وقلت: لا أعطى اليوم من هذا أحداً، والتفت فإذا النبى ﷺ يتبسم (٢). فاستدل به الفقهاء على أنه يجوز تناول ما يحتاج إليه من الأطعمة ونحوها من الغنيمة قبل القسمة، وهذا ظاهر. واستدل به الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة على أصحاب مالك فى منعهم أكل ما يعتقد اليهود تحريمه من ذبائحهم، كالشحوم ونحوها مما حرم

(١) المسند (٥ / ٣٨٢، ٣٨٣ حلى) ومسلم (٢ / ١٣٤، ١٣٥). وكان فى نص الحديث نقص وتحريف فى المطبوعة والمخطوطتين، فصححناه من المسند، إذ ساقه ابن كثير من روايته .
(٢) صحيح مسلم (٢ / ٥٩). ورواه أحمد أيضا (١٦٨٦٢).

عليهم . فالملكية لا يجوزون للمسلمين أكله ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ، قالوا : وهذا ليس من طعامهم . واستدل عليهم الجمهور بهذا الحديث ، وفى ذلك نظر ؛ لأنه قضية عين ، ويحتمل أن يكون شحما يعتقدون حله ، كشحم الظهر والحوايا ونحوهما ، والله أعلم .

وأجود منه فى الدلالة ما ثبت فى الصحيح : أن أهل خيبر أهدوا لرسول الله ﷺ شاة مَصْلِيَّةً ، وقد سَمَوْا ذراعها ، وكان يعجبه الذراع ، فتناوله فَهَشَ مِنْهُ نَهْشَةً ، فأخبره الذراع أنه مسموم ، فَلَفَظَهُ وَأَثَرُ ذَلِكَ السَّمِ فِي ثَنَائِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وفى أَبْهَرِهِ ، وأكل معه منها بشر بن البراء بن معرور ؛ فمات ، فقتل اليهودية التى سمتها ، وكان اسمها زينب ، فقتلت ببشر بن البراء . ووجه الدلالة منه : أنه عزم على أكلها ومن معه ، ولم يسألهم : هل نزعوا منها ما يعتقدون تحريمه من شحمها أم لا ؟ وأهل الكتاب يذكرون اسم الله على ذبائحهم وقرايبهم ، وهم متعبدون بذلك ؛ ولهذا لم يبيع ذبائح من عداهم من أهل الشرك ومن شابههم ، لأنهم لا يذكرون اسم الله على ذبائحهم ، بل ولا يتوقفون فيما يأكلونه من اللحم على ذكاة ، بل يأكلون الميتة ، بخلاف أهل الكتابين ومن شاكلهم من السامرة والصابئة ، ومن يتمسك بدين إبراهيم وشيث وغيرهما من الأنبياء ، على أحد قولى العلماء .

وأما المجوس ، فإنهم وإن أخذت منهم الجزية تبعا وإلحاقا لأهل الكتاب ، فإنهم لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم ، خلافا لأبى ثور أحد الفقهاء من أصحاب الشافعى ، وأحمد بن حنبل ، ولما قال ذلك واشتهر عنه أنكر عليه الفقهاء ذلك ، حتى قال عنه الإمام أحمد : أبو ثور كاسمه ! يعنى فى هذه المسألة ، وكأنه تمسك بعموم حديث روى مرسلا عن النبى ﷺ أنه قال : «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» ، ولكن لم يثبت بهذا اللفظ ، وإنما الذى فى صحيح البخارى : عن عبد الرحمن بن عوف ؛ أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هَجَرَ . ولو سلم صحة هذا الحديث ، فعمومه مخصوص بمفهوم هذه الآية : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ، فدل بمفهومه - مفهوم المخالفة - على أن طعام من عداهم من أهل الأديان لا يحل (١) .

وقوله : ﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ أى : ويحل لكم أن تطعموهم من ذبائحكم ، وليس هذا إخبارا عن الحكم عندهم ، اللهم إلا أن يكون خبرا عما أمروا به من الأكل من كل طعام ذكر اسم الله عليه ، سواء كان من أهل ملتهم أو غيرها . والأول أظهر فى المعنى ، أى : ولكم أن تطعموهم

(١) هذا كله فى طعام أهل الكتاب ، إذا كانوا أهل كتاب . أما المتسبون الآن للنصرانية واليهودية ، فى أوربة وأمريكا وغيرهما - فنحن نقطع أنهم ليسوا أهل كتاب ، لأنهم كفروا بأديانهم ، وإن اصطنع بعضهم رسومها الظاهرة فقط . فآكثرتهم ملحدون لا يؤمنون بالله ولا بالأنبياء ، وكتبهم وأخبارهم بين أيدينا . فهم قد خرجوا على كل دين ، ودانوا بالإلحادية والتحلل فى الأخلاق والأعراض . فلا يجوز نكاح نسائهم ، لفقدانهم صفة « أهل الكتاب » على الحقيقة . ولا يجوز أكل طعامهم ، لذلك ، ولأن الثابت أنهم لا يذبحون فى بلادهم قط . بل يرون الذبح الشرعى المعروف تعذيباً للحيوان - أخزاهم الله - ويقتلون الحيوان بطرق أخرى ، يزعمون أنها أرفق بالحيوان . فكل اللحوم عندهم ميتة ، لا يجوز لمسلم أن يأكل منها .

من ذبائحهم كما أكلتم من ذبائحهم. وهذا من باب المكافأة والمقابلة والمجازاة، كما ألبس النبي ﷺ ثوبه لعبد الله بن أبي ابن سلول حين مات ودفنه فيه، قالوا: لأنه كان قد كسا العباس حين قدم المدينة ثوبه، فجراه النبي ﷺ ذلك بذلك، فأما الحديث الذي فيه: « لا تَصْحَبْ إِلَّا مؤمناً، ولا يأكل طعامك إلا تقي » - فمحمول على الندب والاستحباب، والله أعلم (١).

وقوله: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ» أي: وأجل لكم نكاح الحرائر العفائف من النساء المؤمنات، وذكر هذا توطئة لما بعده، وهو قوله: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ»، فقيل: أراد بالمحصنات: الحرائر دون الإماء، حكاه ابن جرير عن مجاهد. وإنما قال مجاهد: المحصنات: الحرائر، فيحتمل أن يكون أراد ما حكاه عنه، ويحتمل أن يكون أراد بالحرمة العفيفة، كما قال في الرواية الأخرى عنه. وهو قول الجمهور ههنا، وهو الأشبه؛ لثلاث يجتمع فيها أن تكون ذمية وهي مع ذلك غير عفيفة، فيفسد حالها بالكلية، ويتحصل زوجها على ما قيل في المثل: «حَشَفًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ» (٢). والظاهر من الآية أن المراد بالمحصنات: العفيفات عن الزنا، كما قال تعالى في الآية الأخرى: «مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ» [النساء: ٢٥].

ثم اختلف المفسرون والعلماء في قوله: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ»: هل يعم كل كتابية عفيفة، سواء كانت حرة أو أمة؟ حكاه ابن جرير عن طائفة من السلف، ممن

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم، من حديث أبي سعيد كما في الفتح الكبير (٣/ ٣٢٧).

(٢) وأكثر النساء من تيك الأمم التي تنتسب لليهودية والمسيحية، ليس فيهن عفيفات بل لقد صرن لا يعرفن البكارة ولا يحرصن عليها. يعاشرن الأخدان دون حياء ولا حرص على عرض، أبحن من أنفسهن لأخدانهن وأحبابهن كل شيء. لا تتزوج امرأة منهن رجلاً إلا بعد أن تعرفه معرفة تامة، ومعرفة داخلية في كل شيء، وبعد أن تكون ثقلت بين أيدي الرجال. إلا النادر الذي لا يؤبه له، ولا حكم له.

وأقبح من هذا وأسوأ أثراً: أن هذه الحال المنكرة فشت في الأمم المنتسبة للإسلام، خاصة في الطبقات المتعلمة، التي تصطنع تقليد الإفرنج، والتي ترى أن الرقى والمدنية لا يكونان إلا في التهلك والإباحية، والرقص والفجور وشرب الخمر والقمار - إلى ما يث فيهن معلوم من الإلحاد وإنكار الأديان، والكفر بالله وبالأنبياء، ومن السخرية بالدين وبالمستسكين به. وإلى ما تذيبه المجلات الماجنة الداعرة من الدعوة إلى الاختلاط، والحرص على ما يسمونه «حقوق المرأة» و«مساواتها بالرجل». بل زادوا فجوراً ونكراً، فسموا «العفة» التي أمر الله بها في كل دين «كبتاً». وصارت الدعوة سافرة إلى تخفيف هذا «الكبت» عن الشبان من الجنسين. بل صارت الدعوة علانية إلى البغاء، لا يستحي الداعون إليه! بل يريدون «تنظيم البغاء»، حتى لا يضار الشبان من «الكبت»! فهوؤلاء ملعونون في كل دين، وعلى لسان كل نبي.

وقد صرنا نأسف أن نرى أكثر عقود الزواج بين هذه الطبقات باطلة شرعاً، بحكم الكفر الذي اختاروه لأنفسهم. وصارت الأنساب في هذه الطبقات مدخولة، بحكم الفجور من ناحية، حين يكون الفجور، وبحكم الردة والكفر في كل النواحي فيهم: فالملحد - وهو كافر مرتد - زواجه بمثله من النساء زواج باطل، لا ينتج عنه نسل شرعي ثابت النسب، وزواجه بالمسلمة الحقيقية أشد بطلاناً. والمسلم الحقيقي زواجه بالملحدة المرتدة باطل، لا ينتج عنه نسل شرعي ثابت النسب. وهكذا الحكم فيما إذا كان الزوجان مسلمين عند عقد الزواج، ثم تردى أحدهما أو كلاهما في حماة الردة والإلحاد والكفر. فليُنظر المسلمون لأنفسهم، وليروا أين يذهب بهم. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

فسر المحصنة بالعفيفة. وقيل: المراد بأهل الكتاب ههنا الإسرائيليات، وهو مذهب الشافعي. وقيل: المراد بذلك: الذميات دون الحرييات؛ لقوله: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. وقد كان عبد الله بن عمر لا يرى التزويج بالنصرانية، ويقول: لا أعلم شركاً أعظم من أن تقول: إن ربها عيسى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ الآية [البقرة: ٢٢١]. وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾، قال: فحجز الناس عنهن حتى نزلت التي بعدها: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، فنكح الناس نساء أهل الكتاب (١).

وقد تزوج جماعة من الصحابة من نساء النصارى ولم يروا بذلك بأساً، أخذوا بهذه الآية الكريمة: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، فجعلوا هذه مخصصة للتي في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [الآية: ٢٢١] (٢) إن قيل بدخول الكتابيات في عمومها، وإلا فلا معارضة بينها وبينها؛ لأن أهل الكتاب قد يَفُصَّلُ في ذكرهم عن المشركين في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]، وكقوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ الآية [آل عمران: ٢٠].

وقوله: ﴿إِذَا أَتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ أى: مهورهن، أى: كما هن محصنات عفاف، فابذلوا لهن المهور عن طيب نفس. وقد أفتى جابر بن عبد الله، والشعبي، والنخعي، والحسن البصري بأن الرجل إذا نكح امرأة فزنت قبل دخوله بها: أنه يفرق بينهما، وتردّ عليه ما بذل لها من المهر. رواه ابن جرير عنهم.

وقوله: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾: فكما شرط الإحصان في النساء - وهى العفة عن الزنا - كذلك شرطها في الرجال وهو أن يكون الرجل أيضاً محصناً عفيفاً؛ ولهذا قال: ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ وهم: الزناة الذين لا يرتدعون عن معصية، ولا يردون أنفسهم عنم جاءهم، ﴿وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ أى: ذوى العشيقات الذين لا يفعلون إلا معهن، كما تقدم في سورة النساء سواء؛ ولهذا ذهب الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله، إلى أنه لا يصح نكاح المرأة البغى حتى تتوب، وما دامت كذلك لا يصح تزويجها من رجل عفيف، وكذلك لا يصح عنده عقد الرجل الفاجر على عفيفة حتى يتوب ويقبل عما هو فيه من الزنا؛ لهذه الآية

(١) الحديث كما هو ثابت في المخطوطة الأزهرية «عن أبى مالك الغفارى عن ابن عباس» وهو فى حكم المرفوع، وإن كان موقوفاً لفظاً. وليس كما قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله «فى عمدة التفسير»: «فالحديث مرسل» وذلك راجع إلى أن النسخة التى اختصرها أسقطت «ابن عباس» وجعلته من رواية «أبى مالك الغفارى» - واسمه «غزوان» وهو تابعى ثقة، كما قال شاكر رحمه الله. (الباز).

(٢) وانظر ما مضى فى تفسير سورة البقرة آية: (٢٢١).

وللحديث : « لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله » (١) .

وسبأتى الكلام على هذه المسألة مستقصى عند قوله : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٣] ؛ ولهذا قال تعالى ههنا : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ .

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

قال كثيرون من السلف : قوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ : معناه وأنتم مُحَدِّثُونَ . وقال آخرون : إذا قمتم من النوم إلى الصلاة ، وكلاهما قريب . وقال آخرون : بل المعنى أعم من ذلك ، فالآية أمرة بالوضوء عند القيام إلى الصلاة ، ولكن هو في حق المُحَدِّث واجب ، وفي حق المتطهر ندب . وقد قيل : إن الأمر بالوضوء لكل صلاة كان واجبا في ابتداء الإسلام ، ثم نسخ .

وروى الإمام أحمد عن بُرَيْدَةَ قال : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح توضأ ومسح على خفيه ، وصلى الصلوات بوضوء واحد . فقال له عمر : يا رسول الله ، إنك فعلت شيئا لم تكن تفعله ؟ قال : « إني عمدأ فعلته يا عمر » . وهكذا رواه مسلم وأهل السنن وقال الترمذى : حسن صحيح . وروى ابن جرير عن الفضل بن المُبَشَّر قال : رأيت جابر بن عبد الله يصلى الصلوات بوضوء واحد ، فإذا بال أو أحدث ، توضأ ومسح بفضل طهوره الخفين . فقلت : أبا عبد الله ، أشيء . تصنعه برأيك ؟ قال : بل رأيت النبي ﷺ يصنعه ، فأنأ أصنعه ، كما رأيت رسول الله يصنع . وكذا رواه ابن ماجه (٢) . وروى أحمد بن محمد بن يحيى بن حبان الأنصارى ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال : رأيت وضوء عبد الله بن عمر لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، عَمَّنْ هو ؟ قال : حدثته أسماء بنت زيد ابن الخطاب ؛ أن عبد الله بن حنظلة ابن الغسيل حدثها : أن رسول الله ﷺ كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ووُضِعَ عنه الوضوء ، إلا من حَدَثَ . فكان عبد الله يرى أن به قوة على ذلك ، كان يفعله حتى مات . ورواه أبو داود . وإسناده الحديث صحيح (٣) . وفي فعل ابن عمر هذا ، ومداومته على إسباغ الوضوء لكل صلاة ، دلالة

(١) رواه أبو داود والحاكم ، من حديث أبى هريرة ، كما فى الفتح الكبير (٣ / ٣٧٢ ، ٣٧٣) .

(٢) الطبرى (١١٣١٨) وابن ماجه (٥١١) . وإسناده صحيح . و « الفضل بن مبشر » : تابعى ثقة ، ومن تكلم فيه فقد أخطأ . وترجمه البخارى فى الكبير (١١٤ / ١ / ٤) ولم يذكر فيه جرحا . وذكره ابن حبان فى الثقات .

(٣) المسند (٥ / ٢٢٥ حلى) وأبو داود (٤٨) . ورواه الطبرى (١١٣٢٨ ، ١١٣٢٩) .

على استحباب ذلك ، كما هو مذهب الجمهور .

وروى ابن جرير عن عكرمة قال : كان على يتوضأ عند كل صلاة ، ويقرأ هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ الآية (١) . وروى عن التزالي بن سبرة قال : رأيت علياً صلى الظهر ، ثم قعد للناس في الرحبة ، ثم أتى بماء فغسل وجهه ويديه ، ثم مسح برأسه ورجليه ، وقال : هذا وضوء من لم يُحدث (٢) . وروى عن إبراهيم ؛ أن علياً اكتال من حُبٍّ ، فتوضأ وضوءاً فيه تجوَّز ، فقال : هذا وضوء من لم يحدث (٣) . وهذه طرق جيدة عن علي ، يقوى بعضها بعضها . وروى ابن جرير عن أنس قال : توضأ عمر بن الخطاب وضوءاً فيه تجوَّز ، خفيفاً ، فقال : هذا وضوء من لم يحدث . وإسناده صحيح (٤) . وروى الإمام أحمد عن عمرو بن عامر الأنصاري ، سمعت أنس بن مالك يقول : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، قال : قلت : فأنتم كيف كنتم تصنعون ؟ قال : كنا نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم نُحدث . وقد رواه البخاري وأهل السنن (٥) . وروى أبو داود عن عبد الله بن عباس ؛ أن رسول الله ﷺ خرج من الخلاء ، فقدم إليه طعام ، فقالوا : ألا نأتيك بوضوء فقال : « إنما أمرت بالوضوء إذا قُمْتُ إلى الصلاة » . ورواه الترمذي والنسائي وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وروى مسلم عن ابن عباس قال : كنا عند النبي ﷺ فأتى الخلاء ، ثم إنه رجع فأتى بطعام ، فقيل : يا رسول الله ، ألا تتوضأ ؟ فقال : « لَمْ أَصَلْ فَأَتَوْضَأُ » .

وقوله : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ قد استدل طائفة من العلماء بقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ على وجوب النية في الوضوء ؛ لأن تقدير الكلام : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم لها » ، كما تقول العرب : « إذا رأيت الأمير فقم » أي : له . وقد ثبت في الصحيحين حديث : « الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » (٦) .

ويستحب قبل غسل الوجه أن يذكر اسم الله تعالى على وضوئه ؛ لما ورد في الحديث من طرق جيدة ، عن جماعة من الصحابة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » (٧) . ويستحب أن يغسل كفيه قبل إدخالهما في الإناء ، ويتأكد ذلك عند القيام من النوم ؛ لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من

(١) الطبري (١١٣٢٣) .

(٢) الطبري (١١٣٢٦) وهو مختصر . وقد رواه أحمد مراراً مطولاً ، بزيادة الشرب قائماً ، وزيادة أنه رأى النبي ﷺ يفعل هذا ، المسند (٥٨٣ ، ٩٧٠ ، ١٠٠٥ ، ١١٧٣ ، ١٢٢٢ ، ١٣١٥ ، ١٣٦٦) . ورواه البخاري مختصراً ومطولاً (١٠ / ٧١ ، ٧٢ فتح) .

(٣) الطبري (١١٣٢٧) . و « الحب » - بضم الحاء : الجرعة الضخمة .

(٤) الطبري (١١٣٢٥) .

(٥) البخاري (١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ فتح) . ورواه أيضاً الطبري (١١٣٣٦) .

(٦) معروف مشهور من حديث عمر بن الخطاب .

(٧) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، من حديث أبي هريرة . ورواه أحمد وابن ماجه ، من حديث سعيد بن زيد وأبي سعيد . كما في المتقى (٢٢٦ ، ٢٢٧) .

تَوَمِّهِ ، فلا يُدْخِلُ يده في الإناء قبل أن يغسلها ثلاثاً ، فإن أَحَدَكُمْ لا يَدْرِى أين باتت يده .
وَحَدُّ الوجه عند الفقهاء : ما بين منابت شعر الرأس - ولا اعتبار بالصَّلَع ولا بالغَمَم - إلى
متهى اللحيين والذقن طولاً ، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً .

ويستحب للمتوضئ أن يخلل لحيته إذا كانت كثيفة . وروى الإمام أحمد عن شقيق قال :
رأيت عثمان توضأ - فذكر الحديث - قال : وخلل اللحية ثلاثاً حين غسل وجهه ، ثم قال : رأيت
رسول الله ﷺ فعل الذى رأيتمنى فعلت . رواه الترمذى ، وابن ماجه وقال الترمذى : حسن
صحيح ، وحسنه البخارى .

وقد ثبت عن النبى ﷺ من غير وجه فى الصحاح وغيرها : أنه كان إذا توضأ تمضمض
واستنشق ، فاختلف الأئمة فى ذلك : هل هما واجبان فى الوضوء والغسل ، كما هو مذهب أحمد
ابن حنبل ؟ أو مستحبان فيهما ، كما هو مذهب الشافعى ومالك ؟ لما ثبت فى الحديث الذى رواه
أهل السنن وصححه ابن خزيمة ، عن رفاعه بن رافع الزرقى ؛ أن النبى ﷺ قال للمسيء صلاته :
« توضأ كما أمرك الله » أو يجبان فى الغسل دون الوضوء ، كما هو مذهب أبى حنيفة ؟ أو يجب
الاستنشاق دون المضمضة كما هو رواية عن الإمام أحمد ؟ لما ثبت فى الصحيحين : أن رسول
الله ﷺ قال : « من توضأ فليستششق » (١) وفى رواية : « إذا توضأ أحدكم فليجعل فى منخريره
من الماء ثم لينثر » (٢) والانتثار : هو المبالغة فى الاستنشاق . وروى الإمام أحمد عن ابن عباس ؛
أنه توضأ فغسل وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنثر ، ثم أخذ غرفة فجعل بها
هكذا ، يعنى أضافها إلى يده الأخرى ، فغسل بها وجهه . ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده
اليمنى ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ، ثم مسح رأسه ، ثم أخذ غرفة من ماء ، ثم
رش على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها رجله اليسرى ، ثم قال :
هكذا رأيت رسول الله ﷺ ، يعنى يتوضأ . ورواه البخارى (٣) .

وقوله : « وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ » أى : مع المرافق ، كما قال تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى
أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا » [النساء : ٢] . ويستحب للمتوضئ أن يشرع فى العضد ليغسله مع
ذراعيه ؛ لما روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أمتى يُدْعَوْنَ يوم
القيامة غُرًّا مُحَجَّلِينَ من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غُرَّتَه فليفعل » . وفى صحيح
مسلم عن أبى هريرة قال : سمعت خليلي ﷺ يقول : « تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ
الوضوء » .

(١) الذى فى الصحيحين - فيما رأيت - بلفظ : « من توضأ فليستشتر » ، وهو من حديث أبى هريرة . انظر البخارى
(١ / ٢٢٩ فتح) ومسلم (١ / ٨٣ ، ٨٤) والمسند (٧٢٢٠) .

(٢) من حديث أبى هريرة . ولفظ البخارى (١ / ٢٢٩) : « فليجعل فى أنفه ماء » . ولفظ مسلم (١ / ٨٣) :
« فليستششق بمنخريره من الماء » . وانظر المسند (٧٧٣٢) .

(٣) المسند (٢٤١٦) والبخارى (١ / ٢١١ ، ٢١٢ فتح) .

وقوله: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾: اختلفوا في هذه «الباء» هل هي للإصاق؟ وهو الأظهر، أو للتبعيض؟ وفيه نظر، على قولين. ومن الأصوليين من قال: هذا مجمل فليرجع في بيانه إلى السنة، وقد ثبت في الصحيحين من طريق مالك، عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه؛ أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد بن عاصم - وهو جد عمرو بن يحيى، وكان من أصحاب النبي ﷺ -: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد: نعم، فدعا بوضوء، فأفرغ على يديه، فغسل يديه مرتين، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم مسح بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه. وفي حديث عبد خير، عن علي في صفة وضوء رسول الله ﷺ نحو هذا، وروى أبو داود عن معاوية والمقداد بن معد يكرب، في صفة وضوء رسول الله ﷺ مثله. ففي هذه الأحاديث دلالة لمن ذهب إلى وجوب تكميل مسح جميع الرأس، كما هو مذهب الإمام مالك وأحمد بن حنبل، لا سيما على قول من زعم أنها خرجت مخرج البيان لما أجمل في القرآن.

وقد ذهب الحنفية إلى وجوب مسح ريع الرأس، وهو مقدار الناصية. وذهب أصحابنا إلى أنه إنما يجب ما يطلق عليه اسم مسح، لا يتقدر ذلك بحد، بل لو مسح بعض شعرة من رأسه أجزأه! واحتج الفريقان بحديث المغيرة بن شعبة، قال: تخلف النبي ﷺ فتخلفت معه، فلما قضى حاجته قال: «هل معك ماء؟» فأتيته بمطهرة فغسل كفيه ووجهه، ثم ذهب يحسر عن ذراعيه فضايق كم الجبة، فأخرج يديه من تحت الجبة وألقى الجبة على منكبيه، فغسل ذراعيه ومسح بناصيته، وعلى العمامة وعلى خفيه. وذكر باقي الحديث، وهو في صحيح مسلم، وغيره. فقال لهم أصحاب الإمام أحمد: إنما اقتصر على مسح الناصية لأنه كمل مسح بقية الرأس على العمامة، ونحن نقول بذلك، وأنه يقع عن الموقع كما وردت بذلك أحاديث كثيرة، وأنه كان يمسح على العمامة وعلى الخفين، فهذا أولى، وليس لكم فيه دلالة على جواز الاقتصار على مسح الناصية أو بعض الرأس من غير تكميل على العمامة، والله أعلم.

ثم اختلفوا في أنه: هل يستحب تكرار مسح الرأس ثلاثاً، كما هو المشهور من مذهب الشافعي، أو إنما يستحب مسحة واحدة، كما هو مذهب أحمد بن حنبل ومن تابعه؟ على قولين. فروى عن حمّان بن أبان قال: رأيت عثمان بن عفان توضأ فأفرغ على يديه ثلاثاً فغسلهما، ثم تمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً، ثم غسل اليسرى مثل ذلك، ثم مسح برأسه، ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً، ثم اليسرى ثلاثاً مثل ذلك، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا، ثم قال: «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه». وأخرجه البخاري ومسلم بنحوه، وفي سنن أبي داود عن عثمان في صفة الوضوء: ومسح برأسه مرة واحدة. وكذا من رواية عبد خير، عن علي مثله.

واحتج من استحب تكرار مسح الرأس بعموم الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عثمان ، أن رسول الله ﷺ :توضأ ثلاثا ثلاثا. وروى أبو داود عن حمran قال: رأيت عثمان بن عفان توضأ ... فذكر نحوه ، ولم يذكر المضمضة والاستنشاق، قال فيه: ثم مسح رأسه ثلاثا، ثم غسل رجله ثلاثا، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ هكذا ، وقال: « من توضأ هكذا كفاه ». تفرد به أبو داود ، ثم قال: وأحاديث عثمان الصحاح تدل على أنه مسح الرأس مرة واحدة .

وقوله : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ قُرئ : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ بالنصب عطفا على ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ . روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس؛ أنه قرأها: ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ يقول: رجعت إلى الغسل . وروى عن عبد الله بن مسعود، وعروة، وعطاء ، ومجاهد ، وغيرهم نحو ذلك. وهذه قراءة ظاهرة في وجوب الغسل، كما قاله السلف، ومن ههنا ذهب من ذهب إلى وجوب الترتيب في الوضوء ، كما هو مذهب الجمهور، خلافا لأبي حنيفة حيث لم يشترط الترتيب، بل لو غسل قدميه ثم مسح رأسه وغسل يديه ثم وجهه أجزأه ذلك ! لأن الآية أمرت بغسل هذه الأعضاء، و«الواو» لا تدل على الترتيب. وقد سلك الجمهور في الجواب عن هذا البحث طرقا، فمنهم من قال: الآية دلت على وجوب غسل الوجه ابتداء عند القيام إلى الصلاة؛ لأنه مأمور به بقاء التعقيب، وهي مقتضية للترتيب، ولم يقل أحد من الناس بوجوب غسل الوجه أولا ثم لا يجب الترتيب بعده، بل القائل اثنان : أحدهما: يوجب الترتيب، كما هو واقع في الآية. والآخر يقول: لا يجب الترتيب مطلقا، والآية دلت على وجوب غسل الوجه ابتداء، فوجب الترتيب فيما بعده لإجماع لا فارق . ومنهم من قال: لا نسلم أن «الواو» لا تدل على الترتيب ، بل هي دالة - كما هو مذهب طائفة من النحاة وأهل اللغة وبعض الفقهاء. ثم نقول - بتقدير تسليم كونها لا تدل على الترتيب اللغوي -: هي دالة على الترتيب شرعا فيما من شأنه أن يرتب، والدليل على ذلك : أن رسول الله ﷺ لما طاف بالبيت ، خرج من باب الصفا وهو يتلو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨] ثم قال: « أبدأ بما بدأ الله به » لفظ مسلم، ولفظ النسائي: « ابدؤوا بما بدأ الله به ». وهذا لفظ أمر، وإسناده صحيح (١) ، فدل على وجوب البداية بما بدأ الله به ، وهو معنى كونها تدل على الترتيب شرعا، والله أعلم .

ومنهم من قال: لما ذكر تعالى هذه الصفة في هذه الآية على هذا الترتيب، فقطع النظر عن النظر، وأدخل الممسوح بين المغسولين، دل ذلك على إرادة الترتيب. ومنهم من قال: لا شك أنه قد روى أبو داود وغيره عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة، ثم قال: « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » . قالوا: فلا يخلو إما أن يكون توضأ مرتبا فيجب الترتيب ، أو يكون توضأ غير مرتب فيجب عدم الترتيب ! ولا قائل به، فوجب ما ذكرناه .

(١) هو جزء من حديث جابر - الطويل - في صفة حجة النبي ﷺ في صحيح مسلم (١ / ٣٤٦ - ٣٤٨) .

وأما القراءة الأخرى، وهى قراءة من قرأ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض - فقد احتج بها الشيعة فى قولهم بوجوب مسح الرجلين؛ لأنها عندهم معطوفة على مسح الرأس. وقد روى عن طائفة من السلف ما يوهم القول بالمسح، فروى ابن جرير: عن حميد قال: قال موسى بن أنس لأنس - ونحن عنده: يا أبا حمزة، إن الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه، فذكر الطهور، فقال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم، وإنه ليس شئ من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما. فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج، قال الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ قال: وكان أنس إذا مسح قدميه بلأههما. وإسناده صحيح إليه. وروى ابن جرير عن أنس، قال: نزل القرآن بالمسح، والسنة بالغسل. وإسناده صحيح (١). وروى ابن جرير عن ابن عباس قال: الوضوء غسْلَتَانِ ومسحتان.

وروى ابن أبى حاتم عن ابن عباس: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قال: هو المسح. ثم قال: وروى عن ابن عمر، وعلقمة، وغيرهما - نحوه.

فهذه آثار غريبة جداً! وهى محمولة على أن المراد بالمسح هو الغسل الخفيف، لما سنذكره من السنة الثابتة فى وجوب غسل الرجلين. وإنما جاءت هذه القراءة بالخفض: إما على المجاوزة وتناسب الكلام، كما فى قول العرب: «جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، وكقوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُدُسٌ خُضْرٌ وَإِنتَبَرُ﴾ [الإنسان: ٢١] وهذا سائغ ذائع، فى لغة العرب شائع. ومنهم من قال: هى محمولة على مسح القدمين إذا كان عليهما الخفان، قاله الشافعى. ومنهم من قال: هى دالة على مسح الرجلين، ولكن المراد بذلك الغسل الخفيف، كما ورد به السنة. وعلى كل تقدير فالواجب غسل الرجلين فرضاً، لا بد منه، للآية والأحاديث التى سنوردها.

ومن أحسن ما يستدل به على أن المسح يطلق على الغسل الخفيف ما رواه الحافظ البيهقى عن الزَّالِ بن سَبْرَةَ يحدث عن على بن أبى طالب؛ أنه صلى الظهر، ثم قعد فى حوائج الناس فى رَحْبَةِ الكوفة حتى حضرت صلاة العصر، ثم أتى بكوز من ماء، فأخذ منه حفنة واحدة، فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه، ثم قام فشرب فضلته وهو قائم، ثم قال: إنا ناسا يكرهون الشرب قائما، وإن رسول الله ﷺ صنع ما صنعت. وقال: « هذا وضوء من لم يحدث ». رواه البخارى فى الصحيح، ببعض معناه.

ومن أوجب من الشيعة مسحهما كما يمسح الخف، فقد ضل وأضل (٢). وكذا من جوز مسحهما وجوز غسلهما فقد أخطأ أيضاً، ومن نقل عن أبى جعفر بن جرير أنه أوجب غسلهما للأحاديث، وأوجب مسحهما للآية - فلم يحقق مذهبه فى ذلك، فإن كلامه فى تفسيره إنما يدل

(١) الطبرى (١١٤٧٦، ١١٤٧٥).

(٢) لأنهم خالفوا السنة الثابتة المتواترة قولاً وفعلًا. وليس بهم إلا الهوى والأكاذيب وسب الصحابة وتكفير كثير منهم، ثم العداوة للمسلمين أهل السنة، ونصر أعداء الإسلام حيث كانوا، والغدر بالمسلمين إذا خدعوا بهم واطمأنوا إليهم. والشواهد حاضرة كل يوم.

على أنه أراد أنه يجب ذلك الرجلين من دون سائر أعضاء الوضوء؛ لأنهما يليان الأرض والطين وغير ذلك، فأوجب ذلكهما ليذهب ما عليهما، ولكنه عبّر عن ذلك بالمسح، فاعتقد من لم يتأمل كلامه أنه أراد وجوب الجمع بين غسل الرجلين ومسحهما، فحكا من حكاه كذلك؛ ولهذا يستشكله كثير من الفقهاء وهو معذور، فإنه لا معنى للجمع بين المسح والغسل، سواء تقدمه أو تأخر عليه؛ لاندراجه فيه، وإنما أراد الرجل ما ذكرته، والله أعلم. ثم تأملت كلامه أيضاً فإذا هو يحاول الجمع بين القراءتين، في قوله: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ خفضاً على المسح وهو الدلك، ونصباً على الغسل، فأوجبهما أخذاً بالجمع بين هذه وهذه.

ذكر الأحاديث الواردة في غسل الرجلين وأنه لا بد منه :

قد تقدم في حديث أمير المؤمنين عثمان وعلى، وابن عباس ومعاوية، وعبد الله بن زيد ابن عاصم، والمقداد بن معد يكره؛ أن رسول الله ﷺ غسل الرجلين في وضوئه، إما مرة، وإما مرتين، أو ثلاثاً، على اختلاف رواياتهم (١). وفي حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ توضأ فغسل قدميه، ثم قال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به». وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو قال: تَخَلَّفَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرَهَقَتْنَا الصَّلَاةُ، صَلَاةُ الْعَصْرِ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». وكذلك هو في الصحيحين عن أبي هريرة. وفي صحيح مسلم عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». وعن عبد الله بن الحارث بن جزء؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ». رواه البيهقي والحاكم، وإسناده صحيح. وروى الإمام أحمد عن جابر ابن عبد الله، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ». وروى أيضاً عن جابر ابن عبد الله قال: رأى النبي ﷺ في رَجُلٍ رَجُلٍ مِثْلَ الدَّرْهَمِ لَمْ يَغْسِلْهُ، فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

وجه الدلالة من هذه الأحاديث ظاهرة، وذلك أنه لو كان فَرَضَ الرجلين مَسْحَهما، أو أنه يجوز ذلك فيهما - لما تَوَعَّدَ على تركه؛ لأن المسح لا يستوعب جميع الرجل، بل يجري فيه ما يجري في مسح الخف، وهكذا وجه هذه الدلالة على الشيعة الإمام أبو جعفر بن جرير.

وقد روى مسلم عن عمر بن الخطاب؛ أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه، فأبصره النبي ﷺ فقال: «ارجع فأحسن وضوءك». وروى البيهقي عن أنس بن مالك؛ أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ قد توضأ، وترك على قدمه مثل موضع الظفر، فقال له رسول الله ﷺ: «ارجع فأحسن وضوءك». رواه أبو داود وابن ماجه، وإسناده جيد، ورجاله كلهم ثقات. وروى الإمام أحمد عن خالد بن معدان، عن بعض أزواج النبي ﷺ؛ [أن النبي ﷺ رأى

رجلا يصلى وفي ظهر قدمه لُمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ، فأمره رسول الله ﷺ أن يعيد الوضوء . ورواه أبو داود ، وزاد : «والصلاة» . وإسناده جيد قوى صحيح ، والله أعلم (١) . وفي حديث عثمان ، فى صفة وضوء النبي ﷺ : أنه خلل بين أصابعه . وروى أهل السنن من حديث لَقِيط بن صَبْرَةَ ، قال ، قلت : يا رسول الله ، أخبرنى عن الوضوء ؟ فقال : «أسبغ الوضوء ، واخلل بين الأصابع ، وبالع في الاستنشاق إلا أن تكون صائما» .

وروى الإمام أحمد عن أبى أمامة : حدثنا عمرو بن عَبَّسَةَ ، قال : قلت : يا نبي الله ، أخبرنى عن الوضوء ؟ قال : «ما منكم من أحد يقرب وضوءه ، ثم يتمضمض ويستنشق وينثر ، إلا خرت خطاياها من فمه وخياشيمه مع الماء حين ينثر ، ثم يغسل وجهه كما أمره الله إلا خرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء ، ثم يغسل يديه إلى المرفقين إلا خرت خطايا يديه من أطراف أنامله ، ثم يمسح رأسه إلا خرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء ، ثم يغسل قدميه إلى الكعبين كما أمره الله إلا خرت خطايا قدميه من أطراف أصابعه مع الماء ، ثم يقوم فيحمد الله ويثنى عليه بالذى هو له أهل ، ثم يركع ركعتين إلا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» . قال أبو أمامة : يا عمرو ، انظر ما تقول ! سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ أعطى هذا الرجل كله فى مقامه ؟ فقال عمرو بن عبسة : يا أبا أمامة ، لقد كبرت سنّى ، وورق عظمى ، واقترب أجلى ، وما بى حاجة أن أكذب على الله ، وعلى رسول الله ﷺ ، لو لم أسمع من رسول الله ﷺ إلا مرة أو مرتين أو ثلاثا ، لقد سمعته سبع مرات أو أكثر من ذلك . وهذا وإسناده صحيح (٢) ، وهو فى صحيح مسلم من وجه آخر ، وفيه : «ثم يغسل قدميه كما أمره الله» . فدل على أن القرآن يأمر بالغسل .

ومن ههنا يتضح لك المراد من حديث عبد خير ، عن على ؛ أن رسول الله ﷺ رَشَ على قدميه الماء وهما فى النعلين فدلّكهما - إنما أراد غسلا خفيفاً وهما فى النعلين ولا مانع من إيجاد الغسل والرجل فى نعلها ، ولكن فى هذا رد على المتعمقين والمتنطعين من الموسوسين !

وهكذا الحديث الذى أورده ابن جرير على نفسه عن حذيفة قال : أتى رسول الله ﷺ سُبَّاطَةَ قوم فبال قائما ، ثم دعا بماء فتوضأ ، ومسح على نعليه . وهو حديث صحيح . وقد أجاب ابن جرير عنه بأن الثقات الحفاظ رَوَوْه عن حذيفة قال : فبال قائما ، ثم توضأ ومسح على خفيه . قلت : ويحتمل الجمع بينهما بأن يكون فى رجله خفان ، وعليهما نعلان . وهكذا الحديث الذى رواه الإمام أحمد بن حنبل عن أوس بن أبى أوس قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على نعليه ، ثم قام إلى الصلاة . ورواه أبو داود عن أوس بن أبى أوس قال : رأيت رسول الله ﷺ أتى سُبَّاطَةَ قوم فبال ، وتوضأ ومسح على نعليه وقدميه . وقد رواه ابن جرير ، ثم قال : وهذا محمول على أنه توضأ كذلك وهو غير محدث ؛ إذ كان غير جائز أن تكون فرائض الله وسنن

(١) أبو داود (١٧٥) . والذى فيه « عن بعض أصحاب النبي ﷺ » .

(٢) هو جزء من حديث طويل فى المسند (١٧٠٨٦) .

رسوله متنافية متعارضة، وقد صح عنه ﷺ الأمرُ بعموم غسل القدمين في الوضوء بالماء بالنقل المستفيض القاطع عُدْر من انتهى إليه وبلغه.

ولما كان القرآن أمراً بغسل الرجلين - كما في قراءة النصب، وكما هو الواجب في حمل قراءة الخفض عليها - توهم بعض السلف أن هذه الآية ناسخة لرخصة المسح على الخفين، وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب، ولكن لم يصح إسناده، ثم الثابت عنه خلافه، وليس كما زعموه، فإنه قد ثبت أن النبي ﷺ مسح على الخفين بعد نزول هذه الآية الكريمة. فروى الإمام أحمد عن جرير بن عبد الله البجلي قال: أنا أسلمت بعد نزول المائدة، وأنا رأيت رسول الله ﷺ يمسح بعد ما أسلمت. تفرد به أحمد. وفي الصحيحين، من حديث الأعمش، عن إبراهيم، عن همام قال: بال جرير، ثم توضأ ومسح على خفيه، فقيل: تفعل هذا؟ فقال: نعم، رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم توضأ ومسح على خفيه. قال إبراهيم: فكان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة. لفظ مسلم. وقد ثبت بالتواتر عن رسول الله ﷺ مشروعية المسح على الخفين قولاً منه وفعلًا، كما هو مقرر في كتاب «الأحكام الكبير»، مع يحتاج إليه ذكره هناك، من تأقبت المسح أو عدمه أو التفصيل فيه، كما هو مبسوط في موضعه. وقد خالفت الروافض في ذلك كله بلا مستند، بل بجهل وضلال! مع أنه ثابت في صحيح مسلم، من رواية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كما ثبت في الصحيحين عنه، عن النبي ﷺ النهي عن نكاح المتعة وهم يستبيحونها! وكذلك هذه الآية الكريمة دالة على وجوب غسل الرجلين، مع ما ثبت بالتواتر من فعل رسول الله ﷺ على وفق ما دلت عليه الآية الكريمة، وهم مخالفون لذلك كله، وليس لهم دليل صحيح في نفس الأمر، والله الحمد.

وهكذا خالفوا الأئمة والسلف في الكعبين اللذين في القدمين، فعندهم أنهما في ظهر القدم، فعندهم في كل رجل كعب! وعند الجمهور أن الكعبين هما العظمان الناثان عند مفصل الساق والقدم. قال الربيع: قال الشافعي: لم أعلم مخالفاً في أن الكعبين اللذين ذكرهما الله في كتابه في الوضوء هما الناثان، وهما مجمع مفصل الساق والقدم. هذا لفظه. فعند الأئمة، رحمهم الله في كل قدم كعبان، كما هو المعروف عند الناس، وكما دلت عليه السنة في الصحيحين عن عثمان؛ أنه توضأ فغسل رجله اليمنى إلى الكعبين، واليسرى مثل ذلك. وروى البخاري - تعليقاً مجزوماً به - وأبو داود وابن خزيمة في صحيحه عن النعمان بن بشير قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال: «أقيموا صفوفكم - ثلاثاً - والله لتقيمُن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم». قال: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه، وركبته بركبة صاحبه، ومنكبه بمنكبه. لفظ ابن خزيمة. فليس يمكن أن يلزق كعبه بكعب صاحبه إلا والمراد به العظم الناتئ في الساق، حتى يحاذي كعب الآخر، فدل ذلك على ما ذكرناه، من أنهما العظمان الناثان عند مفصل الساق والقدم، كما هو مذهب أهل السنة.

وقوله: ﴿وَأَن كُنتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴿٦﴾ كل ذلك قد تقدّم الكلام عليه فى تفسير آية النساء، فلا حاجة بنا إلى إعادته؛ لثلاث بطول الكلام . وقد ذكرنا سبب نزول آية التيمم هناك (١)، لكن البخارى روى ههنا حديثا خاصا بهذه الآية الكريمة عن عائشة قالت: سقطت قلادة لى بالبليداء، ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسول الله ﷺ ونزل، فثنى رأسه فى حجرى راقداً، أقبل أبو بكر فلكرزنى لكزة شديدة، وقال: حبست الناس فى قلادة! فبى الموت لمكان رسول الله ﷺ منى، وقد أوجعنى، ثم إن النبى ﷺ استيقظ وحضرت الصبح، فالتمس الماء فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، فقال أسيد بن الحضير لقد بارك الله للناس فيكم يا آل أبى بكر، ما أنتم إلا بركة لهم (٢). وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ أى: فلهذا سهل عليكم ويسر ولم يعسر، بل أباح التيمم عند المرض، وعند فقد الماء، توسعة عليكم ورحمة بكم، وجعله فى حق من شرع له يقوم مقام الماء إلا من بعض الوجوه، كما هو مقرر فى كتاب «الأحكام الكبير».

وقوله: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ أى: نعمه عليكم فيما شرعه لكم من التوسعة والرأفة والرحمة والتسهيل والسماحة، وقد وردت السنة بالحث على الدعاء عقب الوضوء، بأن يجعل فاعله من المتطهرين الداخلين فى امتثال هذه الآية الكريمة، كما رواه الإمام أحمد ومسلم وأهل السنن، عن عقبة بن عامر قال: كانت علينا رعاية الإبل، فجاءت نوبتى فروحتها بعشى، فأدرت رسول الله ﷺ قائما يحدث الناس، فأدرت من قوله: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلى ركعتين مقبلاً عليهما بقلبه ووجهه، إلا وجبت له الجنة». قال: قلت: ما أجود هذه، فإذا قائل بين يدي يقول: التى قبلها أجود منها. فنظرت فإذا عمر، فقال: إني قد رأيتك جئت أنفا، قال: «ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ - أو: فيسبغ - الوضوء، يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء». لفظ مسلم.

وعن أبى هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ العبد المسلم - أو: المؤمن - فغسل وجهه، خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء - أو: مع آخر قطر الماء - فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء - أو: مع آخر قطر الماء - فإذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء - أو: مع آخر قطر الماء - حتى يخرج نقياً من الذنوب». رواه مسلم. وروى مسلم عن أبى مالك الأشعرى؛ أن رسول الله ﷺ قال: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والله أكبر تملأ ما بين السماء والأرض، والصوم جنة، والصبر ضياء، والصدقة برهان، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو، فبائع نفسه فمعتقها، أو موبقها». وفى صحيح مسلم عن ابن عمر قال: قال

(١) انظر ما مضى فى تفسير سورة النساء عند الآية: (٤٣).

(٢) البخارى (٨ / ٢٠٥ فتح). وقد مضى - بمعناه - من رواية أخرى للشيخين.

رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صدقة من غُلُول، ولا صلاة بغير طهور». وروى الطيالسي عن أبي المليح الهذلي عن أبيه قال: كنت مع رسول الله ﷺ في بيت، فسمعتة يقول: «إن الله لا يقبل صلاة من غير طهور، ولا صدقة من غُلُول». وكذا رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (٧) يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١٠﴾ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾

يقول تعالى مُذكراً عباده المؤمنين نعمته عليهم في شرعه لهم هذا الدين العظيم، وإرساله إليهم هذا الرسول الكريم، وما أخذ عليهم من العهد والميثاق في مبايعته على متابعتة ومناصرتة ومؤازرتة، والقيام بدينه وإبلاغه عنه وقبوله منه، فقال: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، وهذه هي البيعة التي كانوا يبائعون عليها رسول الله ﷺ عند إسلامهم، كما قالوا: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله» (١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرُّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِقَائِهِمْ يُرِيدُكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨]، وقيل: هذا تذكار لليهود بما أخذ عليهم من الموائيق والعهود في متابعة محمد ﷺ والانقياد لشرعه، رواه علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وقيل: هو تذكار بما أخذ تعالى من العهد على ذرية آدم حين استخرجهم من صلبه وأشهدهم على أنفسهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الاعراف: ١٧٢]، قاله مجاهد، ومقاتل. والقول الأول أظهر، وهو المحكى عن ابن عباس، والسدّي. واختاره ابن جرير. ثم قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ تأكيد وتحريض على مواظبة التقوى في كل حال. ثم أعلمهم أنه يعلم ما يتخالج في الضمائر والسرائر من الأسرار والخواطر، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ﴾ أى: كونوا قائمين بالحق لله، عز وجل، لا لأجل الناس والسمعة، وكونوا ﴿شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ أى: بالعدل لا بالجور. وقد ثبت في الصحيحين، عن النعمان بن بشير أنه قال: نحلنى أبى نَحْلًا، فقالت أمى عمرة بنت رواح: لا أرضى حتى تُشَهدَ عليه رسول الله ﷺ. فجاء ليُشهده على صدقتى فقال: «أكل ولدك نحلث مثله؟» قال:

(١) من حديث رواه الشيخان وغيرهما من حديث عبادة بن الصامت. وقد مضى كاملاً مخرجاً عند تفسير الآية (٥٩) من سورة النساء.

لا. قال: «اتقوا الله، واعدلوا في أولادكم». وقال: «إني لا أشهد على جور». قال: فرجع أبى فرد تلك الصدقة. وقوله: «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا» أى: لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل فيهم، بل استعملوا العدل فى كل أحد، صديقا كان أو عدوا؛ ولهذا قال: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ» أى: عدلكم أقرب إلى التقوى من تركه. ودل الفعل على المصدر الذى عاد الضمير عليه، كما فى نظائره من القرآن وغيره، كما فى قوله: «وَأِنْ قِيلَ لَكُمْ ارجِعُوا فارجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ» [النور: ٢٨].

وقوله: «هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ»، من باب استعمال أفعل التفضيل فى المحل الذى ليس فى الجانب الآخر منه شىء، كما فى قوله: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا» [الفرقان: ٢٤]، وكقول بعض الصحابييات لعمر: أنت أفض وأغلظ وأعظم من رسول الله ﷺ.

ثم قال تعالى: «وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» أى: وسيجزىكم على ما علم من أفعالكم التى عملتموها، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر؛ ولهذا قال بعده: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ» أى: لذنبهم «وَأَجْرٌ عَظِيمٌ» وهو: الجنة التى هى من رحمته على عباده، لا ينالونها بأعمالهم، بل برحمة منه وفضل، وإن كان سبب وصول الرحمة إليهم أعمالهم، وهو تعالى الذى جعلها أسبابا إلى نيل رحمته وفضله وعفوه ورضوانه، فالكل منه وله، فله الحمد والمنة. ثم قال: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ»، وهذا من عدله تعالى، وحكمته وحكمه الذى لا يجور فيه، بل هو الحكم العدل الحكيم القدير.

وقوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ» روى عبد الرزاق عن جابر؛ أن النبى ﷺ نزل منزلا، وتفرق الناس فى العشاء يستظلون تحتها، وعلق النبى ﷺ سلاحه بشجرة، فجاء أعرابى إلى سيف رسول الله ﷺ فأخذه فسله، ثم أقبل على النبى ﷺ فقال: من يمنعك منى؟ قال: «الله»، قال الأعرابى مرتين أو ثلاثا: من يمنعك منى؟ والنبى ﷺ يقول: «الله»، قال: فشام الأعرابى السيف، فدعا النبى ﷺ أصحابه فأخبرهم خبر الأعرابى، وهو جالس إلى جنبه ولم يعاقبه (١). وقصة هذا الأعرابى - وهو غورث بن الحارث - ثابتة فى الصحيح. وذكر محمد ابن إسحاق، ومجاهد وعكرمة، وغير واحد: أنها نزلت فى شأن بنى النضير، حين أرادوا أن يلقوا على رأس رسول الله ﷺ الرحى، لما جاءهم يستعينهم فى دية العامرين، ووكلوا عمرو بن جحاش بن كعب بذلك، وأمره إن جلس النبى ﷺ تحت الجدار واجتمعوا عنده أن يلقى تلك الرحى من فوقه، فاطلع الله النبى ﷺ على ما تمالؤوا عليه، فرجع إلى المدينة وتبعه أصحابه، فأنزل الله فى ذلك. ثم أمر رسول الله ﷺ أن يغدو إليهم فحاصرهم، حتى أنزلهم فأجلاهم.

(١) تفسير عبد الرزاق (ص ٦ مخطوط مصور). ورواه الطبرى (١١٥٦٦) من طريق عبد الرزاق، وإسناده صحيح. ورواه - بنحوه - أحمد (١٤٣٨٦، ١٤٩٨٧، ١٥٢٥٢) من أوجه. وكذلك البخارى (٣٢٩ / ٧ - ٣٣١ فتح). وقد مضى حديث آخر فيه شىء من هذه القصة، عن جابر أيضا، وفيه التصريح بأنه «غورث ابن الحارث» مضت عند تفسير الآية: (١٠٢) من سورة النساء. و «العشاء» - بكسر العين المهملة وآخره هاء - ما عظم من شجر الشوك وطال حتى يستظل به الناس. وقوله «فشام الأعرابى السيف»: أى أغمدته.

وقوله تعالى : ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ يعنى : من توكل على الله كفاه الله ما أهمه ، وحفظه من شر الناس وعصمه .

﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٢﴾ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرُّهُ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾ ﴾

لما أمر تعالى عباده المؤمنين بالوفاء بعهده وميثاقه ، الذى أخذه عليهم على لسان عبده ورسوله محمد ﷺ ، وأمرهم بالقيام بالحق والشهادة بالعدل ، وذكرهم نعمه عليهم الظاهرة والباطنة ، فيما هداهم له من الحق والهدى - شرع يبين لهم كيف أخذ العهود والمواثيق على من كان قبلهم من أهل الكتابين : اليهود والنصارى ، فلما نقضوا عهوده ومواثيقه أعقبهم ذلك لعنا منه لهم ، وطردا عن بابيه وجنابه ، وحجابا لقلوبهم عن الوصول إلى الهدى ودين الحق ، وهو العلم النافع والعمل الصالح ، فقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ يعنى : عرفاء على قبائلهم بالمبايعة والسمع ، والطاعة لله ، ولرسوله ولكتابه . وهكذا لما بايع رسول الله ﷺ الأنصار ليلة العقبة ، كان فيهم اثنا عشر نقيبا . ثلاثة من الأوس وهم : أسيد بن الحضير ، وسعد بن خيثمة ، ورفاعة بن عبد المنذر - ويقال بدله : أبو الهيثم ابن التيهان - رضى الله عنهم ، وتسعة من الخزرج ، وهم : أبو أمامة أسعد بن زُرارة ، وسعد بن الربيع ، وعبد الله بن رواحة ، ورافع بن مالك بن العجلان ، والبراء بن معرور ، وعبادة بن الصامت ، وسعد ابن عباد ، وعبد الله بن عمرو بن حرام ، والمنذر بن عمرو بن حنيس ، رضى الله عنهم . والمقصود : أن هؤلاء كانوا عرفاء على قومهم ليلتشد عن أمر النبى ﷺ لهم بذلك ، وهم الذين ولّوا المبايعة والمبايعة عن قومهم للنبى ﷺ على السمع والطاعة .

وروى الإمام أحمد عن مسروق قال : كنا جلوسا عند عبد الله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن ، هل سألتم رسول الله ﷺ : كم يملك هذه الأمة من خليفة ؟ فقال عبد الله : ما سألتى عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك ، ثم قال : نعم ، ولقد سألتنا

رسول الله ﷺ ؟ فقال: « اثنا عشر، كعدة نقباء بنى إسرائيل ». هذا حديث غريب من هذا الوجه (١).

وأصل هذا الحديث ثابت فى الصحيحين عن جابر بن سمرّة قال: سمعت النّبي ﷺ يقول: « لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً ». ثم تكلم النّبي ﷺ بكلمة خفيت علىّ، فسألت ، أى: ماذا قال النّبي ﷺ؟ قال: «كلهم من قريش». وهذا لفظ مسلم ، ومعنى هذا الحديث البشارة بوجود اثنى عشر خليفة صالحاً ، يقيم الحق ويعدل فيهم ، ولا يلزم من هذا تواليهم وتتابع أيامهم ، بل قد وجد منهم أربعة على نسق، وهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، رضى الله عنهم، ومنهم عمر بن عبد العزيز بلا شك عند الأئمة، وبعض بنى العباس. ولا تقوم الساعة حتى تكون ولايتهم لا محالة، والظاهر أن منهم المهدي المبشّر به فى الأحاديث الواردة بذكره: أنه يُواطىءُ اسمه اسمُ النّبي ﷺ، واسمُ أبيه اسمُ أبيه، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً، وليس هذا بالمنتظر الذى تتوهم الرافضة وجوده ثم ظهوره من سرداب « سَآمَرَا » ! فإن ذلك ليس له حقيقة ولا وجود بالكلية، بل هو من هوس العقول السخيفة، وتوهم الخيالات الضعيفة، وليس المراد بهؤلاء الخلفاء الاثنى عشر الأئمة الاثنى عشر الذين يعتقد فيهم الاثنا عشرية من الروافض، لجهلهم وقلة عقلهم (٢). وفى التوراة البشارة بإسماعيل، عليه السلام، وأن الله يقيم من صُلْبِهِ اثنى عشر عظيماً، وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر المذكورون فى حديث ابن مسعود، وجابر بن سمرّة، وبعض الجهلة ممن يسلم من اليهود إذا اقترن بهم بعض الشيعة يوهمونهم أنهم الأئمة الاثنا عشر، فيتشيع كثير منهم جهلاً وسفهاً، لقلة علمهم وعلم من لقنهم ذلك بالسنن الثابتة عن النّبي ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ أى: بحفظى وكلاءتى ونصرى ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي﴾ أى: صدقتموهم فيما يجيئونكم به من الوحى ﴿وَعَزَّوْتُمُوهُمْ﴾ أى: نصرتموهم ووازرتموهم على الحق ﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ وهو: الإنفاق فى سبيله وابتغاء مرضاته ﴿لَا تَكْفُرْنَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ أى: ذنوبكم ، أمحوها واسترها ، ولا أوأخذكم بها ﴿وَلَا تَدْخُلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ أى: أدفع عنكم المحذور، وأحصل لكم المقصود.

وقوله: ﴿فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ أى: فمن خالف هذا الميثاق بعد عقده وتوكيده وشده، وجحدته وعامله معاملة من لم يعرفه، فقد أخطأ الطريق الواضح، وعدل عن الهدى إلى الضلال.

ثم أخبر تعالى عما حلّ بهم من العقوبة عند مخالفتهم ميثاقه ونقضهم عهده، فقال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ أى: فبسبب نقضهم الميثاق الذى أخذ عليهم لعناهم، أى: أبعدناهم عن

(١) المسند (٣٧٨١) . وإسناده صحيح .

(٢) بل هو من أكاذيب هذه الفئة المضلة ، التى استمرت الكذب والافتراء ، ومرت على قلوبهم وألستهم .

الحق وطردها عن الهدى ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ أى: فلا يتعظون بموعظة لغلظتها وقساوتها ﴿يَحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ أى: فسدت فهمهم، وساء تصرفهم فى آيات الله، وتأولوا كتابه على غير ما أنزله، وحملوه على غير مراده، وقالوا عليه ما لم يقل، عياداً بالله من ذلك ﴿وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ أى: وتركوا العمل به رغبة عنه. وقال الحسن: تركوا عرى دينهم ووظائف الله تعالى التى لا يقبل العمل إلا بها. وقال غيره: تركوا العمل فصاروا إلى حالة رديئة، فلا قلوب سليمة، ولا فطر مستقيمة، ولا أعمال قويمية ﴿وَلَا تَرَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾ أى: مكرهم وغدرهم لك ولا أصحابك. ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ﴾ وهذا هو عين النصر والظفر، كما قال بعض السلف: ما عاملت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه. وبهذا يحصل لهم تأليف وجمع على الحق، ولعل الله أن يهديهم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ أى: يعنى به: الصفح عمن أساء إليك.

وقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ أى: ومن الذين ادعوا لأنفسهم أنهم نصارى متابعون المسيح ابن مريم، عليه السلام، وليسوا كذلك، أخذنا عليهم العهود والمواثيق على متابعة الرسول ﷺ ومناصرتة ومؤازرتة واقتفاء آثاره، والإيمان بكل نبي يرسله الله إلى أهل الأرض، ففعلوا كما فعل اليهود: خالفوا المواثيق ونقضوا العهود؛ ولهذا قال: ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أى: فآلقينا بينهم العداوة والتباغض لبعضهم بعضا، ولا يزالون كذلك إلى قيام الساعة. وكذلك طوائف النصارى على اختلاف أجناسهم لا يزالون متباغضين متعادين، يكفر بعضهم بعضا، ويلعن بعضهم بعضا؛ فكل فرقة تحرم الأخرى ولا تدعها تلجُ معبدها، فالملكية تكفر اليعقوبية، وكذلك الآخرون، وكذلك النسطورية والأريوسية، كل طائفة تكفر الأخرى فى هذه الدنيا ويوم يقوم الأشهاد (١).

ثم قال: ﴿وَسَوْفَ يَنْبِئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ وهذا تهديد ووعيد أكيد للنصارى على ما ارتكبه من الكذب على الله رسوله، وما نسبوه إلى الرب - عز وجل، وتعالى وتقدس عن قولهم علواً كبيراً - من جعلهم له صاحبة وولدا، تعالى الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذى لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾

(١) وقد حقق الله وعده، وسيحققه عليهم إلى يوم القيامة، وقوله الصدق، ووعد الحق. ولذلك ترى هذه الأمم الفاجرة الضالة، الذين يتسبون إلى المسيح، عليه السلام، زورا وبهتانا، أولئك يزعمون أنهم نصارى - لا يزالون فى شقاق وخلاف، وعداوة بينهم وحروب مدمرة، وألوان من العدوان فاقت عدوان الوحوش الكاسرة. وقد حقت عليهم كلمة العذاب إلى يوم القيامة، إن شاء الله.

يقول تعالى مخبراً عن نفسه الكريمة: أنه قد أرسل رسوله محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق إلى جميع أهل الأرض، عربهم وعجمهم، أميهم وكتابيهم، وأنه بعثه بالبينات والفرق بين الحق والباطل، فقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ أى: يبين ما بدلوه وحرفوه وأولوه، وافتروا على الله فيه، ويسكت عن كثير مما غيره ولا فائدة فى بيانه. وقد روى الحاكم عن ابن عباس قال: من كفر بالرجم فقد كفر بالقرآن من حيث لا يحتسب، قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ فكان الرحم مما أخفوه. ثم قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه (١). ثم أخبر تعالى عن القرآن العظيم الذى أنزله على نبيه الكريم فقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ. يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ أى: طرق النجاة والسلامة ومناهج الاستقامة ﴿وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ أى: ينجيهم من المهالك، ويوضح لهم آيين المسالك، فيصرف عنهم المحذور، ويحصل لهم أنجب الأمور، وينفى عنهم الضلالة، ويرشدهم إلى أقوم حالة.

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٧) وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (١٨)

يقول تعالى مخبراً وحاكماً بكفر النصارى فى ادعائهم فى المسيح ابن مريم - وهو عبدٌ من عباد الله، وخلق من خلقه - أنه هو الله، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

ثم قال مخبراً عن قدرته على الأشياء وكونها تحت قهره وسلطانه: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ أى: لو أراد ذلك، فمن ذا الذى كان يمنعه؟ أو من ذا الذى يقدر على صرفه عن ذلك؟

ثم قال: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ أى: جميع الموجودات ملكه وخلقها، وهو القادر على ما يشاء، لا يسأل عما يفعل، لقدرته وسلطانه، وعدله وعظمته، وهذا رد على النصارى عليهم لعائن الله المتتابعة إلى يوم القيامة. ثم قال تعالى راداً على اليهود والنصارى فى كذبهم وافتراءهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ أى: نحن منتسبون إلى أنبيائه وهم بنوه وله بهم عناية، وهو يحبنا. ونقلوا عن كتابهم: أن الله تعالى قال لعبده إسرائيل: «أنت ابني بكرى»! فحملوا هذا على غير تأويله، وحرفوه. وقد رد عليهم غير واحد

(١) المستدرک (٤ / ٣٥٩) ووافقه الذهبي على تصحيحه . ورواه أيضا الطبرى (١١٦٠٩ ، ١١٦١٠) بإسنادين صحيحين . وزاد السيوطى (٢ / ٢٦٩) نسبه لابن الضريس والنسائى وابن أبى حاتم .

من أسلم من عقلائهم، وقالوا: هذا يطلق عندهم على التشريف والإكرام، كما نقل النصارى عن كتابهم : أن عيسى قال لهم: إني ذاهب إلى أبى وأبيكم ! يعنى: ربى وربكم. ومعلوم أنهم لم يدعوا لأنفسهم من النبوة ما ادعوها فى عيسى، عليه السلام، وإنما أرادوا من ذلك معزتهم لديه وحظوتهم عنده، ولهذا قالوا: نحن أبناء الله وأحباؤه.

قال الله تعالى رادا عليهم: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ أى: لو كنتم - كما تدعون - أبناءه وأحباؤه، فلم أعدت لكم نار جهنم على كفركم وكذبكم وافترائكم؟! وقد قال بعض شيوخ الصوفية لبعض الفقهاء: أين تجد فى القرآن أن الحبيب لا يعذب حبيبه؟ فلم يرد عليه، فتلا عليه الصوفى هذه الآية: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾. وهذا الذى قاله حسن، وله شاهد فى المسند للإمام أحمد حيث روى عن أنس قال: مر النبى ﷺ فى نفر من أصحابه، وصبى فى الطريق، فلما رأت أمه القوم خشيت على ولدها أن يوطأ، فأقبلت تسعى وتقول: ابنى ابنى، وسعت فأخذته، فقال القوم: يا رسول الله، ما كانت هذه لتلقى ولدها فى النار. قال: فخففهم النبى ﷺ فقال: «لا، والله ما يلقى حبيبه فى النار». تفرد به (١).

﴿يَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ أى: لكم أسوة أمثالكم من بنى آدم، وهو سبحانه الحاكم فى جميع عبادته ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ أى: هو فعال لما يريد، لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب. ﴿وَلِلَّهِ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ أى: الجميع ملكه وتحت قهره وسلطانه، ﴿وَالِيهِ الْمَصِيرُ﴾ أى: المرجع والمآب إليه، فيحكم فى عبادته ما يشاء، وهو العادل الذى لا يجور.

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

يقول تعالى مخاطبا أهل الكتاب من اليهود والنصارى بأنه قد أرسل إليهم رسوله محمد ﷺ خاتم النبيين، الذى لا نبى بعده ولا رسول، بل هو المعقب لجميعهم؛ ولهذا قال: ﴿عَلَى فِتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ﴾ أى: بعد مدة متطاولة ما بين إرساله وعيسى ابن مريم.

وقد اختلفوا فى مقدار هذه الفترة، كم هى؟ فقال أبو عثمان النهديّ وقتادة - فى رواية عنه: كانت ستمائة سنة. ورواه البخارى عن سلمان الفارسى. وعن قتادة: خمسمائة وستون سنة. وقال معمر، عن بعض أصحابه: خمسمائة وأربعون سنة. وقال: الضحاك: أربعمائة وبضع وثلاثون سنة. وذكر ابن عساكر فى ترجمة عيسى، عليه السلام، عن الشعبى أنه قال: ومن رفع المسيح إلى هجرة النبى ﷺ تسعمائة وثلاث وثلاثون سنة. والمشهور هو الأول، وهو أنه ستمائة سنة. ومنهم من يقول: ستمائة وعشرون سنة. ولا منافاة بينهما، فإن القائل الأول أراد ستمائة سنة شمسية، والآخر أراد قمرية، وبين كل مائة سنة شمسية وبين القمرية نحو من

(١) المسند (١٢٠٤٣) وإسناده صحيح. وقوله: «فخففهم» - بتشديد الفاء المفتوحة وبالضاد المعجمة، أى: سكنهم. وفى المطبوعة: «فحفظهم» بالظاء! وهو تصحيف. والصواب من المسند والمخطوطتين.

ثلاث سنين؛ ولهذا قال تعالى في قصة أصحاب الكهف: «وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا» [الكهف: ٢٥] أى: قمرية، لتكميل الثلاثمائة الشمسية التى كانت معلومة لأهل الكتاب. وكانت الفترة بين عيسى ابن مريم، آخر أنبياء بنى إسرائيل، وبين محمد خاتم النبيين من بنى آدم على الإطلاق، كما ثبت فى صحيح البخارى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن أولى الناس لأنا، ليس بينى وبينه نبي»، هذا فيه رد على من زعم أنه بعث بعد عيسى نبي، يقال له: خالد بن سنان، كما حكاه القضاعي وغيره.

والمقصود: أن الله بعث محمداً ﷺ على فترة من الرسل، وطُمُوس من السبل، وتَغْيِر الأديان، وكثرة عبادة الأوثان والنيران والصلبان، فكانت النعمة به أتم النعم، والحاجة إليه أمر عَمَم، فإن الفساد كان قد عم جميع البلاد، والطغيان والجهل قد ظهر فى سائر العباد، إلا قليلا من المتمسكين ببقايا من دين الأنبياء الأقدمين، من بعض أحبار اليهود وعباد النصارى والصابئين، كما روى الإمام أحمد عن عياض بن حمار الجاشعِي، أن النبي ﷺ خطب ذات يوم فقال فى خطبته: «وإن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني فى يومى هذا: كل مال نَحَلْتَه عبادى حلال، وإنى خلقت عبادى حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فافضلتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا، ثم إن الله عز وجل، نظر إلى أهل الأرض فمقتهم، عجمهم وعربهم، إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتيك وأبنتى بك، وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء، تقرؤه نائما ويقظانا، ثم إن الله أمرني أن أحرق قريشا، فقلت: يارب، إذن يُلْغُوا رأسى فيدعوه خبزة، فقال: استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم نُغْزِكَ، وأنفق عليهم فسنفق عليك، وابعث جندا نبعث خمسة أمثاله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مُقْسَطٌ مُصَدِّقٌ موفق، ورجل رحيم رقيق القلب بكل ذى قربى ومسلم، ورجل عَفِيفٌ فقير متصدق، وأهل النار خمسة: الضعيف الذى لا زبر له، الذين هم فيكم - تَبَعًا أو تُبَعَاءَ لا يبتغون أهلا ولا مالا، والخائن الذى لا يخفى له طَمَعٌ وإن دَقَّ إلا خانه، ورجل لا يُصْبِح ولا يُمسي إلا وهو يخادعك عن أهلك ومالك»، وذكر البخل والكذب، والشنظير: الفاحش (١).

والمقصود من إيراد هذا الحديث قوله: «وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم، عجمهم وعربهم إلا بقايا من أهل الكتاب». وكان الدين قد التبس على أهل الأرض كلهم، حتى بعث الله محمداً ﷺ، فهدى الخلائق، وأخرجهم الله به من الظلمات إلى النور، وتركهم على المحجة

(١) المسند (١٧٥٥٦ - ١٧٥٥٨، ١٧٥٦٣) ومسلم (٢ / ٣٥٦، ٣٥٧). وسياى مرة أخرى عند تفسير الآية (٣٠) من سورة الروم وقد مضى بعضه عند تفسير الآية (١٦٨) من سورة البقرة، والآيات: (١١٦ - ١٢٢) من سورة النساء وقوله: «يلغوا رأسى» من «الثلغ» بالثاء المثناة، وهو الشدخ، وقيل: هو ضربك الشيء الرطب بالشيء اليابس حتى ينشدخ. وقوله: «الضعيف الذى لا زبر له»: هو يفتح الزاى وسكون الباء الموحدة، قال ابن الأثير: «أى لا عقل له يزيه وينهاه عن الإقدام على ما لا يبغي». و «الشنظير» - بكسر الشين المعجمة: هو السوء الخلق.

البيضاء، والشربعة الغراء؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ أى: لتلا تحتجوا. وتقولوا يا أيها الذين بدلوا دينهم وغيروه - ما جاءنا من رسول يبشر بالخير وينذر من الشر ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ يعنى: محمداً ﷺ ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. قال ابن جرير: معناه: إني قادر على عقاب من عصاني، وثواب من أطاعني.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُوْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٠﴾ يَنْقُورِ أَذْخُلُوا الْأَرْضَ الْحَقْدَسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿٢١﴾ قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَارِينَ وَإِنَّا لَنَدْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴿٢٢﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا أَذْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِذْكُمْ عَلَيْهِمْ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ قَالُوا يَمُوسَى إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٥﴾ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾

يقول تعالى مخبراً عن عبده ورسوله وكليمه موسى بن عمران عليه السلام، فيما ذكر به قومه نعم الله عليهم وآلاءه لديهم، في جمعه لهم خير الدنيا والآخرة لو استقاموا على طريقتهم المستقيمة - فقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ أى: كلما هلك نبي قام فيكم نبي، من لدن أبيكم إبراهيم وإلى ما بعده. وكذلك كانوا، لا يزال فيهم الأنبياء يدعون إلى الله ويحذرون نقمته، حتى ختموا بعميسى ابن مريم، عليه السلام، ثم أوحى الله إلى خاتم الأنبياء والرسل على الإطلاق محمد بن عبد الله، المنسوب إلى إسماعيل ابن إبراهيم، عليه السلام، وهو أشرف من كل من تقدمه منهم ﷺ. ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ عن ابن عباس قال: الخادم والمرأة والبيت. وروى الحاكم عن ابن عباس قال: المرأة والخادم ﴿وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ قال: الذين بين ظهرائهم يومئذ، ثم قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وروى ابن جرير عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وسأله رجل فقال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ فقال عبد الله: ألك امرأة تأوى إليها؟ قال: نعم. قال: ألك مسكن تسكنه؟ قال: نعم. قال: فأنت من الأغنياء. فقال: إن لى خادماً. قال: فأنت من الملوك (١). وقال السدي في قوله: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ قال: يملك الرجل منكم نفسه وماله وأهله. رواه ابن أبي حاتم. وقد ورد في الحديث: «من أصبح منكم معافى في جسده، آمناً في سربه، عنده

(١) الطبرى (١١٦٢٥) وإسناده صحيح . ورواه أيضا مسلم (٢ / ٣٨٨ ، ٣٨٩) مطولاً بقصة أخرى فى آخره . وقصر السيوطى (٢ / ٢٧٠) إذ اقتصر على نسبته لسعيد بن منصور وابن جرير ، ولم ينسبه لصحيح مسلم .

قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذاقها « (١) .

وقوله: ﴿وَأَتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ يعنى عالمى زمانكم، فإنهم كانوا أشرف الناس فى زمانهم، من اليونان والقيط وسائر أصناف بنى آدم، كما قال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الجاثية: ١٦]، وقال تعالى إخباراً عن موسى لما قالوا: ﴿اجْعَلْ لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ . إِنَّ هَؤُلَاءِ مَتَّبِعُوا مَا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ . قَالَ أَغَيْرِ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الاعراف: ١٣٨ - ١٤٠] .

والمقصود: أنهم كانوا أفضل أهل زمانهم، وإلا فهذه الأمة أشرف منهم، وأفضل عند الله، وأكمل شريعة، وأقوم منهاجاً، وأكرم نبياً، وأعظم ملكاً، وأغزر أرزاقاً، وأكثر أموالاً وأولاداً، وأوسع مملكة، وأدوم عزا، قال الله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقد ذكرنا الأحاديث المتواترة فى فضل هذه الأمة وشرفها وكرمها، عند الله، عند قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ من سورة آل عمران (٢) .

ثم قال تعالى مخبراً عن تحريض، موسى، عليه السلام، بنى إسرائيل على الجهاد والدخول إلى بيت المقدس، الذى كان بأيديهم فى زمان أبيهم يعقوب، لما ارتحل هو وبنوه وأهله إلى بلاد مصر أيام يوسف، عليه السلام، ثم لم يزلوا بها حتى خرجوا مع موسى فوجدوا فيها قوما من العمالقة الجبارين، قد استحذوا عليها وتملكوها، فأمرهم رسول الله موسى، عليه السلام، بالدخول إليها، وبقتال أعدائهم، وبشَرِّهم بالنصرة والظفر عليهم، فَكَفَّلُوا وَعَصَوْا وخالفوا أمره، فعوقبوا بالذهاب فى التيه والتمادى فى سيرهم حائرين، لا يدرون كيف يتوجهون إلى مقصد، مُدَّة أربعين سنة، عقوبة لهم على تفريطهم فى أمر الله تعالى، فقال تعالى مخبراً عن موسى أنه قال: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ﴾ أى: المطهرة . وقال ابن عباس: هى الطور وما حوله . وكذا قال مجاهد وغير واحد . وفى رواية عن ابن عباس قال: هى أريحاء وكذا ذكر غير واحد من المفسرين . وفى هذا نظر ! لأن أريحاء ليست هى المقصود بالفتح، ولا كانت فى طريقهم إلى بيت المقدس، وقد قدموا من بلاد مصر، حين أهلك الله عدوهم فرعون، اللهم إلا أن يكون المراد بأريحاء أرض بيت المقدس، كما قاله السدى - فيما رواه ابن جرير عنه - لا أن المراد بها هذه البلدة المعروفة فى طرف الطَّوْر شرقى بيت المقدس .

وقوله تعالى: ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أى: التى وعدكموها الله على لسان أبيكم إسرائيل: أنه وراثه من آمن منكم ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ﴾ أى: ولا تنكروا عن الجهاد ﴿فَتَقَبِّلُوا خَاسِرِينَ﴾ قَالُوا

(١) رواه البخارى فى الأدب المفرد، رقم (٣٠٠) ، والترمذى (٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩) وابن ماجه (٤١٤١) -

كلهم من حديث عبيد الله بن محصن . قال الترمذى : حديث حسن غريب . وقوله : « آمنا فى سريه » : أى فى نفسه . وقوله : « حيزت » : أى جمعت .

(٢) مضى عند تفسير الآية : (١١٠) من سورة آل عمران .

يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَ نَدْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴿٢٠﴾ أى : اعتذروا بأن فى هذه البلدة - التى أمرتنا بدخولها وقتال أهلها - قوما جبارين ، أى : ذوى خلقٍ هائلة ، وقوى شديدة ، وإننا لا نقدر على مقاومتهم ولا مَصَاوِلَهم ، ولا يمكننا الدخول إليها ما داموا فيها ، فإن يخرجوا منها دخلناها ، وإلا فلا طاقة لنا بهم .

وقد ذكر كثير من المفسرين ههنا أخباراً من وضع بنى إسرائيل ، فى عظمة خلق هؤلاء الجبارين ، وأن منهم عوج بن عنق ، بنت آدم ، عليه السلام ، وأنه كان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ذراعاً وثلاث ذراع ، تحرير الحساب !! وهذا شيء يستحى من ذكره ! ثم هو مخالف لما ثبت فى الصحيحين : أن رسول الله ﷺ قال : « إِنْ اللَّهُ خَلَقَ آدَمَ وَطَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ » (١) . ثم ذكروا أن هذا الرجل كان كافراً ، وأنه كان ولد زنية ، وأنه امتنع من ركوب السفينة ، وأن الطوفان لم يصل إلى ركبته ! وهذا كذب وافتراء ، فإن الله ذكر أن نوحاً دعا على أهل الأرض من الكافرين ، فقال : « رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذِبَابًا » [نوح : ٢٦] ، وقال تعالى : « فَأَنجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ . ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدَ الْبَاقِينَ » [الشعراء : ١١٩ ، ١٢٠] ، وقال تعالى : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ » [هود : ٤٣] ، وإذا كان ابن نوح الكافر غرق ، فكيف يبقى عوج بن عنق ، وهو كافر وولد زنية ؟! هذا لا يسوغ فى عقل ولا شرع . ثم فى وجود رجل يقال له : « عوج بن عنق » نظر ، والله أعلم .

وقوله : « قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا » أى : فلما نكل بنو إسرائيل عن طاعة الله ومتابعة رسول الله ﷺ حرَّضَهُم رجلاَن الله عليهما نعمة عظيمة ، وهما ممن يخاف أمر الله ويخشى عقابه . وقرأ بعضهم : « مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ » أى : ممن لهما مهابة وموضع من الناس (٢) . « ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتْرُكُوكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » أى : متى توكلتم على الله واتبعتم أمره ، ووافقتم رسوله ، نصركم الله على أعدائكم وأيدكم وظفركم بهم ، ودخلتم البلدة التى كتبها لكم . فلم ينفع ذاك منهم شيئاً « قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنَ نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ » وهذا نكول منهم عن الجهاد ، ومخالفة لرسولهم ، وتخلف عن مقاتلة الأعداء .

وما أحسن ما أجاب به الصحابة ، رضى الله عنهم ، يوم بدر رسول الله ﷺ ، حين استشارهم فى قتال النفير ، الذين جاؤوا لمنع العير الذى كان مع أبى سفيان ، فلما فات اقتناص

(١) من حديث فى المسند (٨١٥٦) من حديث أبى هريرة ، من صحيفة همام بن منبه ، ورواه الشيخان ، كما قال ابن كثير .

(٢) هذه القراءة - بضم الياء من « يخافون » - ليست فى شيء من القراءات الأربعة عشر . فهى قراءة شاذة ، وقد رواها الطبرى بإسناده (١١٦٧٥) عن سعيد بن جبیر ، ثم ردّها ورجح القراءة المعروفة بفتح الياء : « لإجماع قراءة الأمصار عليها ، وأن ما استفاضت به القراءة عنهم ، فحجة لا يجوز خلافها . وما انفرد به الواحد فجائز فيه الخطأ والسهو » .

العير، واقترب منهم النفير، وهم فى جمع ما بين التسعمائة إلى الألف، فى العدة والبيض واليَلْب، فتكلم أبو بكر فأحسن، ثم تكلم من تكلم من الصحابة من المهاجرين، ورسول الله ﷺ يقول: «أشيروا على أيها المسلمون». وما يقول ذلك إلا ليستعلم ما عند الأنصار؛ لأنهم كانوا جمهور الناس يومئذ. فقال سعد بن معاذ: كأنك تُعرض بنا يا رسول الله، فوالذى بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك، ما تخلف منا رجل واحد، وما نكره أن تلقى بنا عدونا غدا، إنا لصبر فى الحرب، صدق فى اللقاء، لعل الله يريك منا ما تقر به عينك، فسر بنا على بركة الله فسر رسول الله ﷺ بقول سعد، ونشطه ذلك (١). وروى ابن مردويه عن أنس، أن رسول الله ﷺ لما سار إلى بدر استشار المسلمين، فأشار إليه عمر، ثم استشارهم فقالت الأنصار: يا معشر الأنصار، إياكم يريد رسول الله ﷺ. قالوا: إذا لا نقول له كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ والذى بعثك بالحق لو ضربت أكبادها إلى برِّك الغماد لاتبعناك. ورواه الإمام أحمد والنسائي وابن حبان (٢).

وكان ممن أجاب يومئذ المقداد بن عمرو الكندى، رضى الله عنه، كما روى الإمام أحمد: لقد شهدت من المقداد مشهداً لأن أكون أنا صاحبه أحب إلى مما عدل به: أتى رسول الله ﷺ وهو يدعو على المشركين، فقال: والله - يا رسول الله - لا نقول كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾، ولكننا نقاتل عن يمينك وعن يسارك، ومن بين يديك ومن خلفك. فرأيت وجه رسول الله ﷺ يُشرق لذلك، وسر بذلك. ورواه البخارى (٣).

وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ يعنى: لما نكل بنو إسرائيل عن القتال غضب عليهم موسى عليه السلام، وقال داعياً عليهم: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ أى: ليس أحد يطيعنى منهم فيمثل أمر الله، ويجب إلى ما دعوت إليه إلا أنا وأخى هارون، ﴿فَافْرِقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ قال ابن عباس: يعنى اقض بينى وبينهم. وعنه أيضاً: افصل بيننا وبينهم.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيَهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، لما دعا عليهم موسى، عليه السلام، حين نكلوا عن الجهاد حكم الله بتحريم دخولها عليهم مدة أربعين سنة، فوقعوا فى التيه، يسرون دائماً لا يهتدون للخروج منه، وفيه كانت أمور عجيبة، وخوارق كثيرة، من

(١) انظر تاريخ ابن كثير (٣ / ٣٦٢).

(٢) المسند (١٢٩٨٦) بأطول قليلاً. ورواه أيضاً بنحوه (١٢٠٤٧، ١٣٣٣٠، ١٣٧٣٩). وذكر الحافظ المؤلف

فى التاريخ (٣ / ٣٦٣) عن الرواية (١٢٩٨٦) ثم قال: «وهذا إسناد ثلاثى صحيح على شرط الصحيح».

(٣) المسند (٣٦٩٨). ورواه أيضاً (٤٠٧٠، ٤٣٧٦) والبخارى (٧ / ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٠٥ فتح).

وذكره المؤلف الحافظ فى التاريخ (٣ / ٢٦٢، ٣٦٣) عن الموضع الأول من الفتح، ثم قال: «انفرد به

البخارى دون مسلم، فرواه فى مواضع من صحيحه».

تظليلهم بالغمام وإنزال المن والسلوى عليهم، ومن إخراج الماء الجارى من صخرة صماء تحمل معهم على دابة، فإذا ضربها موسى بعصاه انفجرت من ذلك الحجر اثنتا عشرة عينا تجري لكل شعب عين، وغير ذلك من المعجزات التى أيد الله بها موسى بن عمران. وهناك نزلت التوراة، وشرعت لهم الأحكام. وروى ابن أبى حاتم عن ابن عباس قال: فتأهوا أربعين سنة، فهلك موسى وهارون فى التيه وكل من جاوز الأربعين سنة، فلما مضت الأربعون سنة ناهضهم «يوشع ابن نون»، وهو الذى قام بالأمر بعد موسى، وهو الذى افتتحها، وهو الذى قيل له: «اليوم يوم الجمعة» فهموا بافتتاحها، ودنت الشمس للغروب، فخشى إن دخلت ليلة السبت أن يُسبِتُوا، فنادى الشمس: «إنى مأمور وإنك مأمورة»، فوقفت حتى افتتحها، فوجد فيها من الأموال ما لم ير مثله قط، فقربوه إلى النار فلم تأت، فقال: فيكم الغلول، فدعا رؤوس الأسباط، وهم اثنا عشر رجلا، فبايعهم، والتصقت يد رجل منهم بيده، فقال: الغلول عندك، فأخرجه، فأخرج رأس بقرة من ذهب، لها عينان من ياقوت، وأسنان من لؤلؤ، فوضعه مع القربان، فأنت النار فأكلتها. وهذا السياق له شاهد فى الصحيح.

وقال بعض المفسرين فى قوله: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾: هذا وقف تام، وقوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ منصوب بقوله: ﴿يَتِيَهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾. وقد اختار ابن جرير أن قوله: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ هو العامل فى «أربعين سنة»، وأنهم مكثوا لا يدخلونها أربعين سنة، وهم تائهون فى البرية لا يهتدون لمقصد. وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ تسلية لموسى، عليه السلام، عنهم، أى: لا تتأسف ولا تحزن عليهم فيما حكمت عليهم، به فإنهم يستحقون ذلك.

وهذه القصة تضمنت تقريع اليهود وبيان فضائحهم، ومخالفتهم لله ولرسوله، ونكولهم عن طاعتها، فيما أمراهم به من الجهاد، فضغفت أنفسهم عن مصابرة الأعداء ومجالدتهم، ومقاتلتهم، مع أن بين أظهرهم رسول الله وكليمه وصفيه من خلقه فى ذلك الزمان، وهو يعدهم بالنصر والظفر بأعدائهم، هذا مع ما شاهدوا من فعل الله بعدوهم فرعون من العذاب والنكال والغرق له ولجنوده فى اليم، وهم ينظرون، لتقرَّ به أعينهم وما بالعهد من قَدَم، ثم ينكلون عن مقاتلة أهل بلد هى بالنسبة إلى ديار مصر لا توازى عشر المعشار فى عدَّة أهلها وعددهم، فظهرت قبائح صنيعهم للخاص والعام، وافتضحوا فضيحة لا يغطيها الليل، ولا يسترها الذيل، هذا وهم فى جهلهم يعمهون، وفى غيِّهم يترددون، وهم البُعْضَاء إلى الله وأعداؤه، ويقولون مع ذلك: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨]!! فقيح الله وجوهم التى مسخ منها الخنازير والقروء، وألزمهم لعنة تصحبهم إلى النار ذات الوقود، ويقضى لهم فيها بتأييد الخلود، وقد فعل، وله الحمد من جميع الوجود.

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنَّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الظَّالِمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنَّي أُرِيدُ أَنْ تَبْشُرَ ابْنِي وَإِنَّكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِى سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُوتِلْنِي عَجَرًا أَنِ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِى سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾﴾

يقول تعالى مبينا وخيم عاقبة البغى والحسد والظلم فى خبر ابنى آدم لصلبه - فى قول الجمهور - وهما قابيل وهابيل (١) ، كيف عدا أحدهما على الآخر فقتله ، بغيا عليه وحسدا له ، فيما وهبه الله من النعمة وتقبل القربان الذى أخلص فيه الله عز وجل ، ففاز المقتول بوضع الآثام والدخول إلى الجنة ، وخاب القاتل ورجع بالصفقة الخاسرة فى الدنيا والآخرة ، فقال تعالى : ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ﴾ أى : اقصص على هؤلاء البغاة الحسدة ، إخوان الخنازير والقردة من اليهود وأمثالهم وأشباههم - خبر ابنى آدم ، وهما هابيل وقابيل فيما ذكره غير واحد من السلف والخلف . وقوله : ﴿بِالْحَقِّ﴾ أى : على الحلية والأمر الذى لا لبس فيه ولا كذب ، ولا وهم ولا تبديل ، ولا زيادة ولا نقصان ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٦٢] وقال تعالى : ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾ [الكهف: ١٣] ، وقال تعالى : ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [مريم: ٣٤] .

وكان من خبرهما - فيما ذكره غير واحد من السلف والخلف : أن الله تعالى شرع لآدم ، عليه السلام ، أن يزوج بناته من بنيه لضرورة الحال ، ولكن قالوا : كان يؤلد له فى كل بطن ذكر وأنثى ، فكان يزوج أنثى هذا البطن لذكر البطن الآخر ، وكانت أخت هابيل دميمة ، وأخت قابيل وضيئة ، فأراد أن يستأثر بها على أخيه ، فأبى آدم ذلك إلا أن يقربا قربانا ، فمن تقبل منه فهى له ، فتقبل من هابيل ولم يتقبل من قابيل ، فكان من أمرهما ما قص الله فى كتابه (٢) . وروى ابن أبى حاتم عن ابن خثيم قال : أقبلت مع سعيد بن جبير ، فحدثنى عن ابن عباس قال : نهى أن تنكح المرأة أخاها تؤمها ، وأمر أن ينكحها غيره من إخواتها ، وكان يولد له فى كل بطن رجل وامرأة ، فبينما هم كذلك ولد له امرأة وضيئة ، وولد له أخري قبيحة دميمة ، فقال أخو

(١) أما أنهما ابنا آدم لصلبه ، فهو القول الثابت الصحيح ، الذى يدل عليه سياق الآيات ، مؤيدا بالسنة الصحيحة ، كما سيأتى . وأما تسميتهما - « قابيل وهابيل » فإنما هو من نقل العلماء عند أهل الكتاب ، لم يرد به القرآن ، ولا جاء فى سنة ثابتة فيما نعلم ، فلا علينا ألا نجزم به ولا نرجحه ، وإنما هو قول قيل .
(٢) هذا من قصص أهل الكتاب ، ليس له أصل صحيح . ثم قد ساق الحافظ المؤلف هنا آثارا كثيرة فى هذا المعنى ، مما امتلأت به كتب المفسرين . وقد عرضنا عن ذلك ، وأبقينا شيئا منها أجود إسنادا ، على سبيل المثال . ليس على سبيل الرواية الصحيحة المقبولة .

الدميمة: أنكحنى أحتك وأنكحك أحتى. قال: لا، أنا أحق بأحتى فقربا قربانا ، فتقبل من صاحب الكبش ، ولم يتقبل من صاحب الزرع ، فقتله إسناده جيد (١) . وعن ابن عباس قال: [كان] من شأنهما أنه لم يكن مسكين يُتصدق عليه ، وإنما كان القربان يقربه الرجل . فبينما ابنا آدم قاعدان إذ قالا: لو قربنا قربانا وكان الرجل إذا قرب قربانا فرضيه الله ، أرسل إليه نارا فتأكله ، وإن لم يكن رضيه الله خبَّت النار ، فقربا قربانا ، وكان أحدهما راعيا ، وكان الآخر حرًا ، وإن صاحب الغنم قرب خير غنمه وأسمنها ، وقرب الآخر بعض زرعه ، فجاءت النار فنزلت بينهما ، فأكلت الشاة وتركت الزرع ، وإن ابن آدم قال لأخيه: أتمشى فى الناس وقد علموا أنك قَرَبْتَ قربانا فَتَقَبَّلَ منك وَرَدَّ عَلَى؟! فلا والله لا ينظر الناس إليك وإلى وأنت خير منى . فقال: لأقتلنك . فقال له أخوه: ما ذنبى؟ إنما يتقبل الله من المتقين . رواه ابن جرير . فهذا الأثر يقتضى أن تقرب القربان كان لا عن سبب ولا عن تدارى فى امرأة ، كما تقدم عن جماعة ممن تقدم ذكرهم ، وهو ظاهر القرآن: ﴿إِذْ قَرَّبْنَا قُورَيْبًا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ . فالسياق يقتضى أنه إنما غضب عليه وحسده لقبول قربانه دونه .

وقوله: ﴿لَنْ يَسْطِيَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾: يقول له أخوه الرجل الصالح ، الذى تقبل الله قربانه لتقواه حين تواعده أخوه بالقتل على غير ما ذنب منه إليه: ﴿لَنْ يَسْطِيَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ أى: لا أقبلك على صنعك الفاسد بمثله ، فأكون أنا وأنت سواء فى الخطيئة ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ أى: من أن أصنع كما تريد أن تصنع ، بل أصبر وأحتسب . ولهذا ثبت فى الصحيحين ، عن النبى ﷺ أنه قال: « إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ، فالقاتل والمقتول فى النار » . قالوا: يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول؟ قال: « إنه كان حريصا على قتل صاحبه » (٢) .

وروى الإمام أحمد أن سعد بن أبى وقاص قال عند فتنة عثمان : أشهد أن رسول الله ﷺ قال : « إنها ستكون فتنة ، القاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من الماشى ، والماشى خير من الساعى » . قال: أفرأيت إن دخل على بيتى فبسط يده إلى ليقتلنى ؟ فقال: « كن كابن آدم » . وكذا رواه الترمذى وقال: هذا حديث حسن . وقد رواه أبو داود بنحوه ، وفى آخره : قال: فقال رسول الله ﷺ: « كن كابن آدم » . وتلا يزيد: ﴿لَنْ يَسْطِيَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣) . قال أيوب السخيتانى: إن أول من أخذ بهذه الآية من هذه الأمة: ﴿لَنْ يَسْطِيَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ لعثمان

(١) ورواه الطبرى (١١٧٥١) مطولا ، بإسناد جيد أيضا . وهو خير - كما ترى - ليس من السنة النبوية ، بل ظاهره يدل على أنه مما أخذه ابن عباس من كتب أهل الكتاب . و « التوم » - بضم التاء وسكون الهمزة : التوأم ، يقال للذكر وللأنثى .

(٢) البخارى (١٣ / ٢٧ فتح) ومسلم (٢ / ٣٦٢) - كلاهما من حديث أبى بكره .

(٣) المسند (١٦٠٩) والترمذى (٣ / ٢٢٠) وأبو داود (٤٢٥٧) . ولكن الذى فيه أن الذى تلا هذه الآية هو يزيد بن خالد الرملى شيخ أبى داود . خلافا لما يوهمه السياق هنا .

ابن عفان، رضى الله عنه . رواه ابن أبى حاتم .

وروى الإمام أحمد عن أبى ذر قال : ركب النبى ﷺ حمارا وأردفنى خلفه ، وقال : « يا أبا ذر ، أرايت إن أصاب الناس جوعٌ شديد لا تستطيع أن تقوم من فراشك إلى مسجدك ، كيف تصنع ؟ » . قال : قال : الله ورسوله أعلم . قال : « تَعَقَّفْ » . قال : « يا أبا ذر ، أرايت إن أصاب الناس موتٌ شديد ، ويكون البيت فيه بالعبد ، يعنى القبر ، كيف تصنع ؟ » . قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « اصبر » . قال : « يا أبا ذر ، أرايت إن قتل الناس بعضهم بعضا ، يعنى حتى تغرق حجارة الزيت من الدماء ، كيف تصنع ؟ » . قال : الله ورسوله أعلم . قال : « اقعِدْ فى بيتك ، وأغلِقْ عليك بابك » . قال : فإن لم أترك؟ قال : « فأت من أنت منهم ، فكن منهم » . قال : فأخذ سلاحى ؟ قال : « فإذا تشاركهم فيما هم فيه ، ولكن إن خشيت أن يروعك شعاع السيف ، فالتى طرف ردائك على وجهك حتى يبيوء بإثمك وإثمك » . ورواه مسلم وأهل السنن سوى النسائى (١) .

وقوله : « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ » : قال ابن عباس ، ومجاهد وغيرهما : أى : بإثم قتلى وإثمك الذى عليك قبل ذلك . قال ابن جرير : وقال آخرون : يعنى بذلك : إنى أريد أن تبوء بخطيئتي ، فتتحمل وزرها ، وإثمك فى قتلك إياى . وهذا قول وجدته عن مجاهد ، وأخشى أن يكون غلطاً ؛ لأن الصحيح من الرواية عنه خلافه . قلت : وقد يتوهم كثير من الناس هذا القول ، ويذكرون فى ذلك حديثاً لا أصل له : « ما ترك القاتل على المقتول من ذنب » . وقد روى الحافظ أبو بكر البزار حديثاً يشبه هذا ، ولكن ليس به ، فروى عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « قتل الصَّبْر لا يمر بذنب إلا محاه » . وهذا لا يصح ، ولو صح فمعناه : أن الله يكفر عن المقتول بألم القتل ذنوبه ، فاما أن تحمل على القاتل فلا . ولكن قد يتفق هذا فى بعض الأشخاص ، وهو الغالب ، فإن المقتول يطالب القاتل فى العَرَصات فيؤخذ له من حسناته بقدر مظلمته ، فإن نفذت ولم يستوف حقه أُخِذَ من سيئات المقتول فطُرِحَتْ على القاتل ، فربما لا يبقى على المقتول خطيئة إلا وضعت على القاتل . وقد صح الحديث بذلك عن رسول الله ﷺ فى المظالم كلها ، والقتل من أعظمها وأشدّها ، والله أعلم .

وأما ابن جرير فقال : والصواب من القول فى ذلك أن يقال : إن تأويله : إنى أريد أن تنصرف بخطيئتك فى قتلك إياى - وذلك هو معنى قوله : « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي » . وأما معنى « وَإِثْمِكَ » فهو إثمه بغير قتله ، وذلك معصيته - عز وجل ، فى أعمال سواه . وإنما قلنا ذلك الصواب ، لإجماع أهل التأويل عليه ، وأن الله ، عز وجل ، أخبرنا أن كل عامل فجزاء عمله له أو عليه ، وإذا كان هذا حكمه فى خلقه ، فغير جائز أن تكون آثام المقتول مأخوذاً بها القاتل ، وإنما يؤخذ القاتل بإثمه بالقتل المحرّم وسائر آثام معاصيه التى ارتكبها بنفسه دون ما ركبه قتيله . هذا لفظه (٢) . ثم أورد على هذا سؤالاً ، حاصله : كيف أراد هابيل أن يكون على أخيه قابيل إثم قتله ، وإثم نفسه ، مع أن قتله له محرم ؟ وأجاب بما حاصله : أن هابيل أخبر عن نفسه

بأنه لا يقاتل أخاه إن قاتله، بل يكف يده عنه، طالباً - إن وقع قتل - أن يكون من أخيه لا منه. قلت: وهذا الكلام متضمن موعظة له لو اتعظ، وزجرًا له لو انزجر؛ ولهذا قال: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ أى: تتحمل إثمى وإثمك ﴿فَتَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾. وقال ابن عباس: خوفه النار فلم ينته ولم ينزجر.

وقوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ﴾ أى: فحسنت وسوكت له نفسه، وشجعته على قتل أخيه فقتله، أى: بعد هذه الموعظة وهذا الزجر. وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ أى: فى الدنيا والآخرة، وأى خسارة أعظم من هذه؟. وقد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَهِهَا، لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ». وقد أخرجه الجماعة سوى أبى داود (١).

وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِثُ سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ الْقُرَابِ فَأُورِثُ سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾: قال ابن عباس: جاء غراب إلى غراب ميت، فَبَحَثَ عليه من التراب حتى واره، فقال الذى قتل أخاه: ﴿يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْقُرَابِ فَأُورِثُ سَوْءَ أَخِي﴾. وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ قال الحسن البصرى: علاه الله بندامة بعد خسران. فهذه أقوال المفسرين فى هذه القصة، وكلهم متفقون على أن هذين ابنا آدم لصلبه، كما هو ظاهر القرآن، وكما نطق به الحديث فى قوله: «إلا كان على ابن آدم الأول كِفْلٌ من دِمَهِمَا؛ لأنه أول من سن القتل». وهذا ظاهر جلى، ولكن روى ابن جرير عن الحسن - هو البصرى - قال: كان الرجلان اللذان فى القرآن، اللذان قال الله: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ من بنى إسرائيل، ولم يكونا ابنى آدم لصلبه، وإنما كانا القريبان من بنى إسرائيل، وكان آدم أول من مات. وهذا غريب جداً، وفى إسناده نظر (٢).

(١) المسند (٣٦٣٠، ٤٠٩٢، ٤١٢٣) وهو فى البخارى (٦ / ٢٦٢، ١٢ / ١٦٩، ١٣ / ٢٥٦ فتح).

ورواه أيضا الطبرى (١١٧٣٨، ١١٧٣٩) و «الكفل» - بكسر الكاف وسكون الفاء: الحظ والنصيب.

(٢) الطبرى (١١٧١٩) (١٠ / ٢٠٨). وقد رده عقيبه بما ملخصه: أن الله تعالى عن أن يخاطب عباده بما لا يفيدهم به فائدة. والمخاطبون يعلمون أن القريبان لم يكن مشروعاً إلا فى بنى آدم، فلو كان المراد رجلين من بنى إسرائيل لم يكن فى قوله: «ابنى آدم» فائدة جديدة. ثم رده مرة أخرى (ص ٢١٩، ٢٢٠) بأنه «خطأ»، لأن رسول الله ﷺ قد أخبر عن هذا القاتل الذى قتل أخاه: أنه أول من سن القتل. وقد كان - لا شك - القتل قبل إسرائيل، فكيف قبل ذريته! فخطأ من القول أن يقال: أول من سن القتل رجل من بنى إسرائيل. ثم رده مرة ثالثة (ص ٢٢٤)، عند قوله تعالى: (فبعث الله غراباً يبحث فى الأرض) - الآية - بأن «الرجلين اللذين وصف الله صفتهم فى هذه الآية، لو كانا من بنى إسرائيل، لم يجهل القاتل دفن أخيه ومواراة سوء أخيه. ولكنهما كانا من ولد آدم لصلبه، ولم يكن القاتل منهما أخاه علم سنة الله فى عباده الموتى، ولم يدر ما يصنع بأخيه المقتول». وهذا كلام قوى نفيس.

﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لُمْسِرُونَ ﴿٣٢﴾ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّهُ اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾

يقول تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ قتل ابن آدم أخاه ضمنا وعدوانا ﴿كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أى: شرعنا لهم وأعلمناهم ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ أى: ومن قتل نفسا بغير سبب من قصاص، أو فساد فى الأرض، واستحل قتلها بلا سبب ولا جناية، فكأنما قتل الناس جميعا؛ لأنه لافرق عنده بين نفس ونفس ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ أى: حرم قتلها واعتقد ذلك، فقد سلم الناس كلهم منه بهذا الاعتبار؛ ولهذا قال: ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾. وعن أبى هريرة قال: دخلت على عثمان يوم الدار، فقلت: جئت لأنصرك وقد طاب الضرب يا أمير المؤمنين. فقال: يا أبا هريرة، أيسرك أن تقتل الناس جميعا وإياى معهم؟ قلت: لا. قال: فإنك إن قتلت رجلا واحدا فكأنما قتلت الناس جميعا، فانصرف ماذونا لك، مأجورا غير مأزور. قال: فانصرفت ولم أقاتل (١). وقال ابن عباس: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ وإحياؤها: ألا يقتل نفسا حرّما لله، فذلك الذى أحيا الناس جميعا، يعنى: أنه من حرّم قتلها إلا بحق، حيى الناس منه. وقال سعيد بن جبير: من استحل دم مسلم فكأنما استحل دماء الناس جميعا، ومن حرم دم مسلم فكأنما حرم دماء الناس جميعا. وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو قال: جاء حمزة بن عبد المطلب إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، اجعلنى على شىء أعيش به؟ فقال رسول الله ﷺ: «يا حمزة، نفس تحيىها أحب إليك أم نفس تميتها؟» قال: بل نفس أحيىها: قال: «عليك بنفسك» (٢).

وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ أى: بالحجج والبراهين والدلائل الواضحة ﴿ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لُمْسِرُونَ﴾ وهذا تقريع لهم وتوبيخ على ارتكابهم المحارم بعد علمهم بها، كما كانت بنو قريظة والنضير وغيرهم من بنى قينقاع ممن حول المدينة من اليهود، الذين كانوا يقاتلون مع الأوس والخزرج إذا وقعت بينهم الحروب فى الجاهلية، ثم إذا وضعت الحروب أوزارها فدّوا من أسروه، ودّوا من قتلوه، وقد أنكر الله عليهم ذلك فى سورة البقرة، حيث يقول:

(١) هذا الخبر لم يبين الحافظ ابن كثير مخرجه. وقد رواه ابن سعد فى الطبقات (٣ / ١ / ٤٨ ، ٤٩)، وإسناده صحيح جدا. وذكره السيوطى فى الدر المنثور (٢ / ٢٧٧) وله ينسبه لغير ابن سعد.
(٢) المسند (٦٦٣٩). وإسناده صحيح.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ . ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٤، ٨٥] (١) .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ الآية . المحاربة: هي المضادة والمخالفة، وهي صداقة على الكفر، وعلى قطع الطريق وإخافة السبيل، وكذا الإفساد في الأرض يطلق على أنواع من الشر، حتى قال كثير من السلف، منهم سعيد بن المسيب: إن قرض الدراهم والدنانير من الإفساد في الأرض (٢)، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] .

ثم قال بعضهم: نزلت هذه الآية الكريمة في المشركين، كما روى ابن جرير عن عكرمة والحسن البصري قالا: نزلت هذه الآية في المشركين، فمن تاب منهم من قبل أن تقتلوا عليه، لم يكن عليه سبيل، وليست تُحَرِّزُ هذه الآية الرجل المسلم من الحد، إن قتل أو أفسد في الأرض أو حارب الله ورسوله، ثم لحق بالكفار قبل أن يقدر عليه، لم يمنعه ذلك أن يقام عليه الحد الذي أصاب (٣). ورواه أبو داود والنسائي، من طريق عكرمة، عن ابن عباس: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾: نزلت في المشركين، فمن تاب منهم قبل أن يُقَدَّرَ عليه لم يمنعه ذلك أن يقام فيه الحد الذي أصابه (٤). وروى عن ابن عباس، قال: كان قوم من أهل الكتاب، بينهم وبين النبي ﷺ عهد وميثاق، فتنقضوا العهد وأفسدوا في الأرض، فخير الله رسوله: إن شاء أن يقتل، وإن شاء أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف (٥).

والصحيح أن هذه الآية عامة في المشركين وغيرهم ممن ارتكب هذه الصفات، كما رواه البخاري ومسلم من حديث أبي قلابة - واسمه عبد الله بن زيد الجرمي البصري - عن أنس بن مالك: أن نفرًا من عُكْل ثمانية، قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام، فاستوخموا المدينة، وسَقَمَت أجسامهم، فشكروا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «ألا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبون من أبوالها وألبانها؟» فقالوا: بلى. فخرجوا، فشربوا من أبوالها وألبانها، فَصَحُّوا، فقتلوا الراعي وطرَدوا الإبل. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فبعث في آثارهم، فَأَدْرِكُوا،

(١) انظر ما مضى عند تفسير الآيتين: (٨٤، ٨٥) من سورة البقرة.

(٢) «قرض الدراهم والدنانير»: قطعها. ومنه: «قراضة الذهب والفضة». وهذا القرض سرقة وغش في المعاملة. ووقع في المطبوعة: «قبض»! وهو تصحيف وكلام لا معنى له.

(٣) رواه الطبري - هكذا - من كلام عكرمة والحسن، مرتين بإسناد واحد (١١٨٧٢، ١١٨٠٦).

(٤) أبو داود (٤٣٧٢) والنسائي (١٦٩ / ٢). وإسنادهما صحيحان وهو الحديث السابق عن عكرمة والحسن، إلا أن الطبري أو أحد رجال إسناده قصر به، فلم يرتفع به إلى ابن عباس.

(٥) الطبري (١١٨٠٣).

فجىء بهم، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم، وسُمرت أعينهم، ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا. لفظ مسلم (١).

وعند البخارى: قال أبو قلابة: فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم، وحاربوا الله ورسوله (٢). ورواه مسلم من طريق سليمان التيمي، عن أنس قال: إنما سَمَلَ النبي ﷺ أعين أولئك؛ لأنهم سَمَلُوا أعين الرءاء (٣). وقال حماد بن سلمة: حدثنا قتادة وثابت البناني وحميد الطويل، عن أنس بن مالك: أن ناسًا من عُرْبَةِ قَدَمُوا المدينة، فَاجْتَوَوْهَا، فَبَعَثَهُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبْلِ الصَّدَقَةِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَفَعَلُوا، فَصَحَّوْا فَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَسَاقُوا الْإِبِلَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آثَارِهِمْ، فَجِئَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خَلْفٍ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ وَأَلْقَاهُمْ فِي الْحَرَّةِ. قَالَ أَنَسٌ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِفِيهِ عَطْشًا حَتَّى مَاتُوا، وَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية. رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن مردويه - وهذا لفظه - وقال الترمذى: «حسن صحيح». وقد تقدم فى صحيح مسلم أنهم سَمَلُوا أعين الرءاء، فكان ما فعل بهم قصاصا، والله أعلم. وقد روى قصة العرنيين من حديث جماعة من الصحابة، منهم: جابر وعائشة وغير واحد. وقد اعتنى الحافظ الجليل أبو بكر بن مردويه بتطريق هذا الحديث من وجوه كثيرة جدًا، فرحمه الله وأثابه.

وقد اختلف الأئمة فى حكم هؤلاء العرنيين: هل هو منسوخ أو محكم؟ فقال بعضهم: هو منسوخ بهذه الآية، وزعموا أن فيها عتابًا للنبي ﷺ كما فى قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، ومنهم من قال: هو منسوخ بنهى النبي ﷺ عن المثلة. وهذا القول فيه نظر، ثم صاحبه مطالب ببيان تأخر الناسخ الذى ادعاه عن المنسوخ! وقال بعضهم: كان هذا قبل أن تنزل الحدود، قاله محمد بن سيرين، وفى هذا نظر، فإن قصتهم متأخرة، وفى رواية جرير بن عبد الله لقصتهم ما يدل على تأخرها، فإنه أسلم بعد نزول المائدة. ومنهم من قال: لم يشمل النبي ﷺ أعينهم، وإنما عزم على ذلك، حتى نزل القرآن فبيّن حكم المحاربين! وهذا القول أيضًا فيه نظر؛ فإنه قد تقدم فى الحديث المتفق عليه أنه سَمَلَ - وفى رواية: سمر - أعينهم.

وقال ابن جرير: حدثنا على بن سهل، حدثنا الوليد بن مسلم قال: ذكرت الليث بن سعد ما كان من سَمَلَ النبي ﷺ أعينهم، وتركه حَسَمَهُمْ حتى ماتوا، قال: سمعت محمد بن عجلان يقول: أنزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ معاتبة فى ذلك، وعلمه عقوبة مثلهم: من القتل والقطع والنفى، ولم يشمل بعدهم غيرهم. قال: وكان هذا القول ذكر لأبى عمرو - يعنى

(١) مسلم (٢ / ٢٥، ٢٦). ورواه قبل ذلك وبعده، من أوجه مختلفة، ورواه أيضا الطبرى من أوجه كثيرة، منها: (١١٨١٤).

(٢) البخارى مطولا (١ / ٢٨٩ - ٢٩٤ فتح). وهنا شرحه الحافظ شرحا وافيا. وقد رواه البخارى فى مواضع آخر أيضا، منها: (٦ / ١٠٨، ٧ / ٣٥٢، ٨ / ٢٠٦، ١٢ / ٩٩، ١٠٠ فتح).

(٣) مسلم (٢ / ٢٦).

الأوزاعي - فأنكر أن يكون نزلت معاتبه ، وقال : بل كانت عقوبة أولئك النفر بأعيانهم ، ثم نزلت هذه الآية في عقوبة غيرهم ممن حارب بعدهم ، ورفع عنهم السمل (١) .

ثم قد احتج بعموم هذه الآية جمهور العلماء في نهائهم إلى أن المحاربة في الأمصار وفي السبلان على السواء لقوله : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ . وهذا مذهب مالك ، والأوزاعي ، والليث ابن سعد ، والشافعي ، أحمد بن حنبل ، حتى قال مالك - في الذي يغتال الرجل فيخذه حتى يدخله بيتاً فيقتله ، ويأخذ مامعه - : إن هذا محاربة ، ودمه إلى السلطان لا إلى ولي المقتول ، ولا اعتبار بعفوه عنه في إسقاط القتل (٢) . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا تكون المحاربة إلا في الطرقات ، فأما في الأمصار فلا ؛ لأنه يلحقه الغوث إذا استغاث ، بخلاف الطريق لبعده ممن يغيثه ويعينه .

وأما قوله : ﴿ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ فقال ابن عباس : من شهر السلاح في قبة الإسلام (٣) ، وأخاف السبيل ، ثم ظفر به وقدر عليه ، فإمام المسلمين فيه بالخيار : إن شاء قتله ، وإن شاء صلبه ، وإن شاء قطع يده ورجله .

وكذا قال سعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وعطاء ، وغيرهم . وروى ذلك ابن جرير ، وحكى مثله عن مالك بن أنس ، رحمه الله . ومستند هذا القول : أن ظاهر «أو» للتخيير ، كما في نظائر

(١) الطبري (١١٨١٨) .

(٢) روى الطبري (١١٨٢٢) عن الوليد بن مسلم ، قال : « قلت لمالك بن أنس : تكون محاربة في مصر ؟ قال : نعم ، والمحارب عندنا من حمل السلاح على المسلمين في مصر أو خلاء ، فكان ذلك منه على غير نائرة كانت بينهم ولا دخل ولا عداوة ، قاطعاً للسبيل والطريق والديار ، مخيفاً لهم بسلاحه ، فقتل أحداً منهم ، قتله الإمام كقتله المحارب ، ليس لولي المقتول فيه عفو ولا قود » . ثم روى (١١٨٢٣) عن الوليد ، قال : « وسألت عن ذلك الليث بن سعد وابن لهيعة ، قلت : تكون المحاربة في دور المصر والمدائن والقرى ؟ فقالا : نعم ، إذا هم دخلوا عليه بالسيوف علاية ، أو ليلاً بالنيران ، قلت : فقتلوا ، أو أخذوا المال ولم يقتلوا ؟ فقال : نعم ، هم المحاربون ، فإن قتلوا قتلوا ، وإن لم يقتلوا وأخذوا المال قطعوا من خلاف إذا هم خرجوا به من الدار ، ليس من حارب المسلمين في الخلاء والسبيل ، بأعظم محاربة ممن حاربهم في حريمهم ودورهم » . ثم روى (١١٨٢٤) عن الوليد ، قال : « قال أبو عمرو [يعني الأوزاعي] : وتكون المحاربة في مصر ، شهر على أهله بسلاحه ليلاً أو نهاراً . قال الوليد : وأخبرني مالك : أن قتل الغيلة - عنده - بمنزلة المحاربة ، قلت : وما قتل الغيلة ؟ قال : هو الرجل يخدع الرجل أو الصبي فيدخله بيتاً أو يخلو به ، فيقتله ويأخذ ماله ، فالإمام ولي قتل هذا ، وليس لولي الدم والجرح قود ولا قصاص » .

وقول مالك في الرواية الأولى : « نائرة » هي بالنون ، وهي : الفتنة الحادثة في عداوة وشحناء و « الذحل » - بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة - هو الثار .

(٣) « قبة الإسلام » : فسرها أخى السيد محمود شاكر في الطبري (٢٦٣ / ١٠) بأنه « يعني في ظله وحيث مستقرها سلطانه ، ولذلك سماها البصرة : قبة الإسلام » . وفي المطبوعة : « فئة الإسلام » ! وكذلك كانت في طبعة الطبري القديمة . وهي - كما قال أخى السيد محمود - لا معنى لها ! . وكلمة « قبة » واضحة الرسم والنقط في مخطوطي ابن كثير ، ومضبوطة بالشكل في إحداها .

ذلك من القرآن، كقوله في جزاء الصيد: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ أَوْ كِفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكُمْ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]. وقوله في كفارة الفدية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكقوله في كفارة اليمين: ﴿إِطْعَامُ (١) عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِّن أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]. هذه كلها على التخيير، فكذلك فلتكن هذه الآية. وقال الجمهور: هذه الآية منزلة على أحوال كما روى الشافعي عن ابن عباس في قطاع الطريق: إذا قُتِلوا وأخذوا المال قُتِلوا وصلبوا، وإذا قُتِلوا ولم يأخذوا المال قُتِلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قُطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً نفوا من الأرض. وقد رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس، بنحوه. وهكذا قال غير واحد من السلف والأئمة.

واختلفوا: هل يُصلب حياً ويُترك حتى يموت بمنعه من الطعام والشراب؟ أو يقتله برمح ونحوه؟ أو يقتل أولاً ثم يصلب تنكيلاً وتشديداً لغيره من المفسدين؟ وهل يصلب ثلاثة أيام ثم ينزل؟ أو يترك حتى يسيل صديده؟ في ذلك كله خلاف محرر في موضعه، وبالله الثقة وعليه التكلان.

وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فقال بعضهم: هو أن يطلب حتى يقدر عليه، فيقام عليه الحد أو يهرب من دار الإسلام. رواه ابن جرير عن ابن عباس، وأنس بن مالك، وسعيد ابن جببر، والليث، ومالك، وغيرهم. وقال آخرون: هو أن ينفي من بلده إلى بلد آخر، أو يخرج السلطان أو نائبه من معاملته بالكلية، وقال الشعبي: ينفيه من عمله كله. وقال عطاء الخراساني: ينفي من جُند إلى جند سنين، ولا يخرج من دار الإسلام. وكذا قال سعيد بن جببر، وأبو الشعثاء، والحسن، والزهرى، وغيرهم. وقال آخرون: المراد بالنفي ههنا السجن، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، واختار ابن جرير: أن المراد بالنفي ههنا: أن يخرج من بلده إلى بلد آخر فيسجن فيه.

وقوله: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ أى: هذا الذى ذكرته - من قتلهم، ومن صلبهم، وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ونفيهم - خِزْيٌ لهم بين الناس فى هذه الحياة الدنيا، مع ما ادخر الله لهم من العذاب العظيم يوم القيامة، وهذا يؤيد قول من قال: إنها نزلت فى المشركين، فأما أهل الإسلام فقد ثبت فى صحيح مسلم، عن عبادة بن الصامت قال: أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء: ألا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا نزنى، ولا نقتل أولادنا، ولا يعُصَه بعضنا بعضاً، فمن وقى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب فهو كفارة له، ومن ستره الله فأمره إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. وعن على قال: قال رسول الله ﷺ: «من أذنب ذنباً فى الدنيا، فعوقب به، فالله

أعدل من أن يثنى عقوبته على عبده، ومن أذنب ذنباً في الدنيا فستره الله عليه وعفا عنه، فالله أكرم من أن يعود عليه في شيء قد عفا عنه». رواه الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: «حسن غريب». وقد سئل الحافظ الدارقطني عن هذا الحديث؟ فقال: روى مرفوعاً وموقوفاً، وقال: ورفعه صحيح. وقال ابن جرير في قوله: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا﴾ يعني: شرٌّ وعارٌ ونكالٌ وذلةٌ وعقوبة في عاجل الدنيا قبل الآخرة ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ أي: إذا لم يتوبوا من فعلهم ذلك حتى هلكوا - في الآخرة مع الجزاء الذي جازيتهم به في الدنيا، والعقوبة التي عاقبتهم بها في الدنيا - ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ يعني: عذاب جهنم.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أما على قول من قال: إنها في أهل الشرك - فظاهر، وأما المحاربون المسلمون فإذا تابوا قبل القدرة عليهم، فإنه يسقط عنهم انتحام القتل والصلب وقطع الرجل، وهل يسقط قطع اليد أم لا؟ فيه قولان للعلماء. وظاهر الآية يقتضي سقوط الجميع، وعليه عمل الصحابة، كما روى ابن أبي حاتم عن الشعبي قال: كان حارثة بن بدر التميمي من أهل البصرة، وكان قد أفسد في الأرض وحارب، فكلّم رجلاً من قريش منهم: الحسن بن علي، وابن عباس، وعبد الله بن جعفر، فكلّموا علياً فيه، فلم يؤمنه. فأتى سعيد بن قيس الهمداني فخلّفه في داره، ثم أتى علياً فقال: يا أمير المؤمنين، أرأيت من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً، فقرأ حتى بلغ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ قال: فكتب له أماناً. قال سعيد بن قيس: فإنه حارثة بن بدر. وكذا رواه ابن جرير (١).

وروى ابن جرير عن الشعبي قال: جاء رجل من مرد إلى أبي موسى، وهو على الكوفة في إمارة عثمان، بعد ما صلى المكتوبة، فقال: يا أبا موسى، هذا مقام العائذ بك، أنا فلان ابن فلان المرادي، وإنني كنت حاربت الله ورسوله وسعيت في الأرض فساداً، وإنني تبت من قبل أن يُقدّر عليّ. فقام أبو موسى فقال: إن هذا فلان ابن فلان، وإنه كان حارب الله ورسوله، وسعى في الأرض فساداً، وإنه تاب من قبل أن تُقدّر عليه، فمن لقيه فلا يعرض له إلا بخير، فإن يك صادقاً فسيبل من صدق، وإن يك كاذباً تدركه ذنوبه، فأقام الرجل ما شاء الله، ثم إنه خرج فأدركه الله بذنوبه فقتله (٢).

ثم روى ابن جرير عن الليث، قال حدثني موسى بن إسحاق المدني - وهو الأمير عندنا: أن علياً الأسدي حارب وأخاف السبيل وأصاب الدم والمال، فطلبه الأئمة والعامّة، فامتنع ولم يقدروا عليه، حتى جاء تائباً، وذلك أنه سمع رجلاً يقرأ هذه الآية: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، فوقف عليه فقال: يا عبد الله، أعد قراءتها. فأعادها عليه، فغمد سيفه، ثم جاء تائباً. حتى قدم المدينة من

(١) رواه الطبري مطولاً ومختصراً (١١٨٧٩ - ١١٨٨١).

(٢) الطبري (١١٨٨٤، ١١٨٨٥).

السحر، فاغتسل، ثم أتى مسجد رسول الله ﷺ فصلى الصبح، ثم قعد إلى أبي هريرة في غمار أصحابه، فلما أسفروا عرفه الناس، فقاموا إليه، فقال: لا سبيل لكم على جثت تائباً من قبل أن تقدروا على. فقال أبو هريرة: صدق. وأخذ بيده أبو هريرة حتى أتى مروان بن الحكم في أمرته على المدينة، في زمن معاوية، فقال: هذا عليّ جاء تائباً، ولا سبيل لكم عليه ولا قتل. فترك من ذلك كله، قال: وخرج عليّ تائباً مجاهداً في سبيل الله في البحر، فلقوا الروم، فقربوا سفينته إلى سفينة من سفنهم، فاقتحم على الروم في سفينتهم، فهربوا منه إلى شقها الآخر، فمالت به وبهم، فغرقوا جميعاً (١).

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٢٥) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٦﴾ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٢٧﴾

يقول تعالى آمراً عباده المؤمنين بتقواه، وهي إذا قرنت بطاعته كان المراد بها الانكفاف عن المحارم وترك المنهيات، وقد قال بعدها: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ قال ابن عباس: أى القربة. وكذا قال مجاهد، وقتادة، وابن زيد، وغير واحد. وقال قتادة: أى تقربوا إليه بطاعته والعمل بما يرضيه. وقرأ ابن زيد: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]. وهذا الذى قاله هؤلاء الأئمة لا خلاف بين المفسرين فيه.

والوسيلة: هى التى يتوصل بها إلى تحصيل المقصود، والوسيلة أيضاً: عَلم على أعلى منزلة فى الجنة، وهى منزلة رسول الله ﷺ وداره فى الجنة، وهى أقرب أمكنة الجنة إلى العرش، وقد ثبت فى صحيح البخارى عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعته مقاماً محموداً الذى وعدته، إلا حَلَّتْ له الشفاعة يوم القيامة». وفى صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبی ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلُّوا علىّ، فإنه من صلى علىّ صلاة صلى الله عليه عشرأ، ثم سلوا الله لى الوسيلة، فإنها منزلة فى الجنة، لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لى الوسيلة حَلَّتْ عليه الشفاعة» (٢). وروى الإمام أحمد عن كعب، عن أبى هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صليتم علىّ فسلُّوا لى الوسيلة». قيل: يا رسول الله، وما الوسيلة؟ قال: «أعلى درجة فى الجنة، لا ينالها إلا رجلٌ واحد، وأرجو أن أكون أنا هو». ورواه الترمذى ثم قال: غريب،

(١) الطبرى (١١٨٨٩).

(٢) ورواه الإمام أحمد فى المسند (٦٥٦٨). وخرجناه هناك.

وكعب ليس بمعروف، لا نعرف أحداً روى عنه غير ليث بن أبي سليم (١).

وقوله: ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: لما أمرهم بترك المحارم وفعل الطاعات، أمرهم بقتال الأعداء من الكفار والمشركون، الخارجين عن الطريق المستقيم، والتاركين للدين القويم، ورغبتهم في ذلك بالذي أعدّه للمجاهدين في سبيله يوم القيامة، من الفلاح والسعادة العظيمة الخالدة المستمرة التي لا تبيد ولا تحوّل ولا تزول في الغرف العالية الرفيعة الآمنة، الحسنة مناظرها، الطيبة مساكنها، التي من سكنها ينعم لا ييأس، ويحيا لا يموت، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه.

ثم أخبر تعالى بما أعد لأعدائه الكفار من العذاب والنكال يوم القيامة، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ أي: لو أن أحدهم جاء يوم القيامة بملء الأرض ذهباً، وبمثله ليفتدي بذلك من عذاب الله الذي قد أحاط به، وتيقن وصوله إليه، ما تُقبل ذلك منه، بل لا مندوحة عنه ولا محيص له ولا مناص؛ ولهذا قال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: موجع ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾، كما قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يُخْرَجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ الآية [الحج: ٢٢]، فلا يزالون يريدون الخروج مما هم فيه من شدته وأليم مسه، ولا سبيل لهم إلى ذلك، كلما رفعهم اللهب فصاروا في أعلى جهنم، ضربتهم الزبانية بالمقامع الحديد، فيردوهم إلى أسفلها ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ أي: دائم مستمر لا خروج لهم منها، ولا محيد لهم عنها. وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فيقول: يا ابن آدم، كيف وجدت مضجعك؟ فيقول: شرٌّ مضجع، فيقول: هل تفتدي بقراب الأرض ذهباً؟» قال: «فيقول: نعم، يا رب، فيقول: كذبت، قد سألتك أقل من ذلك فلم تفعل: فيؤمر به إلى النار». رواه مسلم والنسائي وابن مردويه. وروى ابن مردويه عن يزيد بن صهّب الفقير، عن جابر بن عبد الله؛ أن رسول الله ﷺ [قال]: «يخرج من النار قوم فيدخلون الجنة». قال: فقلت لجابر بن عبد الله: يقول الله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾؟ قال: اتل أول الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ﴾ الآية، ألا إنهم الذين كفروا. وقد روى الإمام أحمد ومسلم هذا الحديث من وجه آخر، عن يزيد الفقير، عن جابر، وهذا أبسط سياقا.

وروى ابن أبي حاتم عن يزيد الفقير قال: جلست إلى جابر بن عبد الله، وهو يحدث، فحدث أن ناساً يخرجون من النار، قال: وأنا يومئذ أنكر ذلك، فغضبت وقلت: ما أعجب من الناس، ولكن أعجب منكم يا أصحاب محمد، تزعمون أن الله يخرج ناساً من النار، والله يقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾؟! فاتهنرني أصحابه، وكان أحلمهم فقال: دعوا الرجل، إنما ذلك للكفار: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ﴾ الآية.

(١) المسند (٧٥٨٨)، وإسناده صحيح. وكعب المديني: تابعي معروف، ذكره ابن حبان في الثقات، وترجمه البخاري في الكبير (٤ / ١ / ٢٢٤) فلم يذكر فيه جرحاً.

بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» حتى بلغ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ أما تقرأ القرآن؟ قلت: بلى قد جمعته ، قال: أليس الله يقول: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ؟ [الإسراء: ٧٩] ، فهو ذلك المقام ، فإن الله يحتبس أقواماً بخطاياهم فى النار ما شاء ، لا يكلمهم ، فإذا أراد أن يخرجهم أخرجهم . قال : فلم أعد بعد ذلك إلى أن أكذب به (١) . ثم روى ابن مردويه عن طلق بن حبيب قال: كنت من أشد الناس تكذيباً بالشفاعة ، حتى لقيت جابر بن عبد الله ، فقرأت عليه كل آية أقدر عليها يذكر الله فيها خلود أهل النار ، فقال: يا طلق، أترأى أقرأ لكتاب الله وأعلم بسنة رسول الله منى؟ إن الذين قرأت هم أهلها ، هم المشركون ، ولكن هؤلاء قوم أصابوا ذنباً فعدبوا ، ثم أخرجوا منها ، ثم أهوى بيديه إلى أذنيه ، فقال : صمتاً إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرجون من النار بعد ما دخلوا» . ونحن نقرأ كما قرأت (٢) .

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿٢٨﴾ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٩﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿٣٠﴾

يقول تعالى حاكماً وأمرأً بقطع يد السارق والسارقة ، وروى أن ابن مسعود كان يقرؤها: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» . وهذه قراءة شاذة ، وإن كان الحكم عند جميع العلماء موافقاً لها ، لا بها ، بل هو مستفاد من دليل آخر . وقد كان القطع معمولاً به فى الجاهلية ، فقرر فى الإسلام وزيدت شروط آخر ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى ، كما كانت القسامة والدية والقرأض وغير ذلك من الأشياء التى ورد الشرع بتقريرها على ما كانت عليه ، وزيادات هى من تمام المصالح . ويقال : إن أول من قطع الأيدي فى الجاهلية قريش ، قطعوا رجلاً يقال له : «دويك» ، مولى لبني مليح بن عمرو من خزاعة ، كان قد سرق كنز الكعبة ، ويقال: سرقه قوم فوضعه عنده .

وقد ذهب بعض الفقهاء من أهل الظاهر إلى أنه متى سرق السارق شيئاً قطعت يده به ، سواء كان قليلاً أو كثيراً؛ لعموم هذه الآية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ . فلم يعتبروا نصاباً ولا حرزاً ، بل أخذوا بمجرد السرقة . وتمسكوا بما ثبت فى الصحيحين ، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده» . وأما الجمهور فاعتبروا النصاب فى السرقة ، وإن كان قد وقع بينهم الخلاف فى قدره ، فذهب كل من الأئمة الأربعة إلى قول على حدة ، فعند الإمام مالك بن أنس : النصاب ثلاثة دراهم مضروبة

(١) إسناده ابن أبى حاتم - فى هذا - إسناده صحيح .

(٢) إسناده صحيح . ورواه أحمد فى المسند (١٤٥٨٦) بأطول منه قليلاً ، وإسناده أيضاً صحيح . وزاد السيوطى

(٢٨٠ / ٢) نسبته للبخارى فى الأدب المفرد والبيهقى فى الشعب ، ولكنه فاته أن ينسبه للمسنده . ولم أجده

فى الأدب المفرد .

خالصة، فمتى سرقها أو ما يبلغ ثمنها فما فوقها وجب القطع، واحتج في ذلك بما رواه عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم. أخرجاه في الصحيحين . قال مالك : وقطع عثمان ، في أترجة قومت بثلاثة دراهم، وهو أحب ما سمعت في ذلك . وهذا الأثر عن عثمان قد رواه مالك : أن سارقاً سرق في زمان عثمان أترجة، فأمر بها عثمان أن تقوم، فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً ، فقطع عثمان يده . قال أصحاب مالك : ومثل هذا الصنيع يشتهر، ولم ينكر، فمن مثله يحكى الإجماع السكوتي، وفيه دلالة على القطع في الثمار خلافاً للحنفية . وعلى اعتبار ثلاثة دراهم خلافاً لهم في أنه لا بد من عشرة دراهم، وللشافعية في اعتبار ربع دينار، والله أعلم . وذهب الشافعي إلى أن الاعتبار في قطع يد السارق بربع دينار أو ما يساويه من الأثمان أو العروض فصاعداً . والحجة في ذلك ما أخرجه الشيخان عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » . ولمسلم عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » . قال أصحابنا : فهذا الحديث فاصل في المسألة ، ونص في اعتبار ربع الدينار لا ما سواه . قالوا: وحديث ثمن المجن، وأنه كان ثلاثة دراهم، لا ينافي هذا؛ لأنه إذ ذاك كان الدينار باثني عشر درهماً، فهي ثمن ربع دينار، فأمكن الجمع بهذه الطريق . ويروى هذا المذهب عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب . وبه يقول عمر بن عبد العزيز، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحابه، وغيرهم .

وذهب الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه - في رواية عنه - إلى أن كل واحد من ربع الدينار والثلاثة دراهم مرد شرعي، فمن سرق واحداً منهما، أو ما يساويه قطع ، عملاً بحديث ابن عمر، وبحديث عائشة ووقع في لفظ عند الإمام أحمد، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : « اقطعوا في ربع دينار، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » . وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم، والدينار اثني عشر درهماً . وفي لفظ للنسائي : « لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن . قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ قالت : ربع دينار (١) . فهذه كلها نصوص دالة على عدم اشتراط عشرة دراهم، والله أعلم .

وأما الإمام أبو حنيفة وأصحابه: أبو يوسف، ومحمد، وزفر، وكذا سفيان الثوري - فإنهم ذهبوا إلى أن النصاب عشرة دراهم مضروبة غير مغشوشة . واحتجوا بأن ثمن المجن الذي قطع فيه السارق على عهد رسول الله ﷺ، كان ثمنه عشرة دراهم . وقد روى أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن عباس قال : كان ثمن المجن على عهد النبي ﷺ عشرة دراهم . ثم روى عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقطع يد السارق في دون ثمن المجن » . وكان ثمن المجن عشرة دراهم . قالوا: فهذا ابن عباس وعبد الله بن عمرو قد خالفا ابن عمر في ثمن المجن، فالاحتياط الأخذ بالأكثر؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات . وذهب بعض

السلف إلى أنه تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، أَوْ دِينَارٍ، أَوْ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، يَحْكِي هَذَا عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: لَا تَقْطَعُ الْخَمْسَ إِلَّا فِي خَمْسٍ، أَيْ: فِي خَمْسَةِ دَنَانِيرٍ، أَوْ خَمْسِينَ دِرْهَمًا. وَيَنْقُلُ هَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ .

وقد أجاب الجمهور عما تمسك به الظاهرية من حديث أبي هريرة: «يَسْرِقُ الْبَيْضَةُ فَتَقْطَعُ يَدَهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ» بأجوبة:

أحدها: أنه منسوخ بحديث عائشة. وفي هذا نظر؛ لأنه لا بد من بيان التاريخ.

والثاني: أنه مؤول ببياضة الحديد وحبل السفن، قاله الأعمش فيما حكاه البخاري وغيره عنه.

والثالث: أن هذا وسيلة إلى التدرج في السرقة من القليل إلى الكثير الذي تقطع فيه يده، ويحتمل أن يكون هذا خرج مخرج الإخبار عما كان الأمر عليه في الجاهلية، حيث كانوا يقطعون في القليل والكثير، فلعن السارق الذي يبذل يده الثمينة في الأشياء المهينة.

وقد ذكروا أن أبا العلاء المَعْرِيَّ، لما قدم بغداد، اشتهر عنه أنه أورد إشكالا على الفقهاء في جعلهم نصاب السرقة ربع دينار، ونظم في ذلك شعراً دل على جهله، وقلة عقله ! فقال:

تَنَاقَضَ مَا لَنَا إِلَّا السَّكُوتُ لَهُ وَأَنْ نَعُوذَ بِمَوْلَانَا مِنْ النَّارِ
يَدٌ بِخَمْسٍ مِثْنِ عَسَجَدٍ قُدِيتْ مَا بِالْهَالِهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ

ولما قال ذلك واشتهر عنه تَطَلَّبَ الفقهاء فهرب منهم. وقد أجابه الناس في ذلك، فكان جواب القاضي عبد الوهاب المالكي أن قال: لما كانت أمينة كانت ثمينة، ولما خانت هانت. ومنهم من قال: هذا من تمام الحكمة والمصلحة وأسرار الشريعة العظيمة، فإن في باب الجنائيات ناسب أن تعظم قيمة اليد بخمس مائة دينار، لثلاثي يَجْنِي عليها، وفي باب السرقة ناسب أن يكون القدر الذي تقطع فيه ربع دينار، لثلاثي يتسارع الناس في سرقة الأموال، فهذا هو عين الحكمة عند ذوى الالباب؛ ولهذا قال: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾ أي: مجازاة على صنيعهما السيئ في أخذهما أموال الناس بأيديهم، فناسب أن يقطع ما استعانا به في ذلك ﴿نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ أي: تنكيلاً من الله بهما على ارتكاب ذلك ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ أي: في انتقامه ﴿حَكِيمٌ﴾ أي: في أمره ونهيه وشرعه وقدره.

ثم قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أي: من تاب بعد سرقة وأتاب إلى الله، فإن الله يتوب عليه فيما بينه وبينه، فأما أموال الناس فلا بد من ردها إليهم أو بدلها عند الجمهور. وقال أبو حنيفة: متى قطع وقد تلفت في يده، فإنه لا يرد بدلها. وقد روى الدارقطني عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة فقال: «ما إخاله سرق»، فقال السارق: بلى يا رسول الله. قال: «أذهبوا به فاقطعوه»، ثم أحسموه، ثم اتونى به. ففقط فأتى به، فقال: «تب إلى الله». فقال: تبت إلى الله. فقال: «تاب الله عليك».

وقد روى من وجه آخر مرسلًا ورجح إرساله على بن المديني وابن خزيمة. وروى ابن ماجه عن ثعلبة الأنصاري ، أن عمرو بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس جاء إلى النبي ﷺ ، فقال: يا رسول الله ، إنني سرقت جملًا لبنى فلان فطهرني ، فأرسل إليهم النبي ﷺ ، فقالوا: إنا افتقدنا جملًا لنا . فأمر به فقطعت يده ، وهو يقول: الحمد لله الذي طهرني منك ، أردت أن تدخلني جسد النار (١) . وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو؛ أن امرأة سرقت على عهد رسول الله ﷺ ، فجاء بها الذين سرقتهم ، فقالوا: يا رسول الله ، إن هذه المرأة سرقتنا ، قال قومها: فنحن نفديها ، فقال رسول الله : «اقطعوا يدها» ، فقالوا: نحن نفديها بخمسائة دينار . فقال: «اقطعوا يدها» . فقطعت يدها اليمنى . فقالت المرأة: هل لى من توبة يا رسول الله؟ قال: «نعم» ، أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك . فانزل الله فى سورة المائدة: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢) .

وهذه المرأة هى المخزومية التى سرقت ، وحديثها ثابت فى الصحيحين عن عائشة؛ أن قريشًا أهمهم شأن المرأة التى سرقت فى عهد النبي ﷺ ، فى غزوة الفتح ، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ؟ فأتى بها رسول الله ﷺ ، فكلمه فيها أسامة بن زيد ، فتلون وجه رسول الله ﷺ فقال: «أتشفع فى حد من حدود الله ، عز وجل؟ ! » فقال له أسامة : استغفر لى يا رسول الله . فلما كان العشى قام رسول الله ﷺ فاخطب ، فأتى على الله بما هو أهله ، ثم قال: «أما بعد ، فإنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وإنى - والذى نفسى بيده - لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» . ثم أمر بتلك المرأة التى سرقت فقطعت يدها . قالت عائشة : فحسنت توبتها بعد ، وتزوجت ، وكانت تأتى بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ . وهذا لفظ مسلم . وعن ابن عمر قال: كانت امرأة مخزومية تستعير متاعاً على السنة جاراتها وتجحده ، فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وهذا لفظه . وقد ورد فى أحكام السرقة أحاديث كثيرة مذكورة فى كتاب «الأحكام» ، والله الحمد والمنة .

ثم قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أى: هو المالك لجميع ذلك ، الحاكم فيه ، الذى لا معقب لحكمه ، وهو الفعال لما يريد ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣) .

(١) ابن ماجه (٢٥٨٨) . ووقع فى المطبوعة «عمر بن سمرة» بدل «عمرو» . وهو خطأ .
(٢) المسند (٦٦٥٧) وإسناده صحيح . وهو فى مجمع الزوائد (٢٧٦/٦) . ورواه الطبري (١١٩١٧) مختصراً ، وإسناده صحيح أيضاً .

(٣) هذا حكم الله فى السارق والسارقة ، قاطع صريح اللفظ والمعنى ، لا يحتمل أى شك فى الثبوت ولا فى الدلالة . وهذا حكم رسول الله تفيذاً لحكم الله وطاعة لأمره ، فى الرجال والنساء : قطع اليد ، لاشك فيه ، حتى ليقول ﷺ بأبى هو وأمى : «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» .